



كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=====

وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في أدائهم الأكاديمي بجامعة القسيم

إعداد

د/ عبد الناصر راضي محمد

أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية بقنا جامعة جنوب الوادي
كلية المجتمع ببردة – جامعة القسيم

د/ عبد الرحمن محمد النسيان

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد
كلية التربية ببريدة
جامعة القسيم

﴿ المجلد الثاني والثلاثين – العدد الثاني – جزء ثاني – أبريل ٢٠١٦ م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة

في ظل التغيرات العالمية والتطورات السريعة المتلاحقة التي تمس كافة جوانب الحياة المعاصرة، أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم العالي أن تركز على توفير مخرجات كمية وكيفية تتناسب وسوق العمل، وأن تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق مكانة متميزة بين هذه المؤسسات من خلال إعداد خريجين مميزين ذوي كفاءة عالية، لذا حظيت الجودة والاعتماد باهتمام كبير من مؤسسات التعليم العالي في معظم دول العالم، إذ تشكل أهم التوجهات المعاصرة التي ينبغي على لهذه المؤسسات أن تواكبها وتوظفها، وذلك لتحقيق أعلى المستويات الممكنة في مخرجاتها لتتلاءم مع الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية.

لقد اتخذت العديد من الدول العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية العديد من السياسات النظامية والإجراءات العملية لدعم وتعزيز برامج التعليم العالي وتحقيق التميز على المستوى العالمي ولتأهيل مؤسساتها التعليمية وبرامجها الأكاديمية لتطبيق وتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

لقد أصبح تحقيق جودة الخدمات والمخرجات التعليمية والوصول للاعتماد الأكاديمي الهدف الاستراتيجي لمعظم الجامعات السعودية، لمواجهة قضاياها الداخلية، وتحدياتها الخارجية المتمثلة في العولمة والتغيرات المتسارعة في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، والحراك الاجتماعي والتغيرات الثقافية والانفتاح العالمي غير المسبوق في مجال التعليم العالي.

إن تحقيق الجودة أصبح أكثر إلحاحاً بظهور التصنيفات العالمية للجامعات في العام (٢٠٠٦) كتصنيف جامعة (شنغهاي)، والذي أظهر خلوه من أي من الجامعات السعودية (أحمد، سكينه، ٢٠٠٨)، الأمر الذي تنبه له المسؤولون عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، لذا بدأت مضاعفة جهودها في تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وترسيخها في نظمها الإدارية والتنظيمية والأكاديمية، ونشر الوعي لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي مستعينة في ذلك بجهود الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

جاء إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لتمثل اللبنة الرئيسية للرقى بمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من أجل الوصول بتلك المؤسسات إلى مستويات عالية من الأداء والكفاءة في ظل ازدياد التنافسية العالمية، ومن أجل مخرجات تعليمية يمكنها أن تماثل مخرجات مؤسسات التعليم العالمية.

لقد أنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي كهيئة مستقلة تعني بشؤون اعتماد البرامج الأكاديمية وضمان تحسين جودة التعليم العالي، لذا جاءت رؤيتها على أن تصبح معروفة داخل المملكة وخارجها بجودة وفعالية إسهاماتها في التحسن المستمر للجودة، وتنص رسالتها على تشجيع ومساندة وتقويم جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات من أجل ضمان تحقيقها لأعلى المعايير العالمية في جودة حصيلة التعلم وفي جودة الإدارة والخدمات المساندة المتوافرة داخل المؤسسات التعليمية (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، ٢٠٠٤).

وتعمل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي طبقاً لرؤيتها ورسالتها على وضع معايير لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي متوافقة مع المعايير العالمية مع مراعاة متطلبات البيئة المحلية، وتقديم العون لمؤسسات التعليم العالي من أجل مساعدتها على تقويم أدائها والتخطيط لتحسين هذا الأداء. وتأتي معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بما تمثله من أسس رئيسة لخلق بيئة أكاديمية عالية المستوى، وحاضرة لثقافة الإبداع والابتكار والتميز البحثي والأكاديمي لتكون هي الهدف الرئيس للمستوى المأمول أن تحققه الجامعات السعودية.

ويشير وزير التعليم العالي (خالد العنقري ٢٠٠٧، ٢) إن ما قامت به الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي من وضع معايير للجودة والاعتماد الأكاديمي يتماثل مع المعايير العالمية، إنما يأتي من مشاركة الهيئة في تحسين جودة التعليم العالي بالمملكة ليرتقي بمعايير الثقة بمخرجاته ولتسهم في زيادة قدرة الجامعات في التنافس العالمي بكل موضوعية وشفافية بنشر ثقافة التميز والجودة في كل الجامعات باعتبارها تضم النخب العلمية والأكاديمية، ويؤمل عليها الكثير في قيادة تطبيقات معايير الجودة والتميز في كل مجالات العمل .

ويشير (عبدالله عبدالكريم المسلم، ٢٠٠٧، ٣) أنه قد روعي عند إعداد المعايير شموليتها لجميع أنشطة مؤسسات التعليم العالي، حيث تضمنت أحد عشر معياراً رئيساً يندرج تحتها ما يقرب من (٣٧٣) ممارسة جيدة تساير أفضل الممارسات العالمية سواء فيما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات، كما وضعت مؤشرات رئيسة للأداء تبين مدى تحقق متطلبات تلك المعايير ومستوى جودتها، وتعد وثيقة المعايير إطاراً مرجعياً يتم على أساسه تطوير مؤسسات التعليم العالي أكاديمياً وإدارياً للرفع من مستوى فاعليتها والارتقاء بمستوى أدائها للوصول للكفاءة العالية، وتأتي معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بما تمثله من أسس رئيسة لخلق بيئة أكاديمية عالية المستوى وحاضرة لثقافة الإبداع والابتكار والتميز لتكون هي الهدف الرئيس للمستوى المأمول الذي يجب أن تحققه الجامعات بالمملكة.

وقد شملت المعايير التي وضعتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي أحد عشر مجالاً عاماً لأنشطة هذه المؤسسات والبرامج وهي:-

- الرسالة والغايات والأهداف. السلطات والإدارة. إدارة ضمان الجودة وتحسينها. التعليم والتعلم. إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة. مصادر التعلم. المرافق والتجهيزات. التخطيط وإدارة المالية. عمليات التوظيف. البحث العلمي. علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

إن تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية أضحى أمراً جوهرياً لتحقيق فاعلية الأداء الأكاديمي، ولعل تقويم الجامعات والكليات وفقاً لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي أصبح أحد الاهتمامات الأساسية للمسؤولين عن التعليم العالي، وخصوصاً عند ظهور متطلبات اعتماد برامج المؤسسة الأكاديمية وسياساتها، وكذلك التحدي الراهن والمستقبلي المائل أمام التعليم الجامعي السعودي، والذي يتطلب قدرات إدارية وأكاديمية محددة لعل من أبرزها تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس مهنيًا ومعلوماتيًا، ووعيهم بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي لتحقيق الجودة في البرامج والأنشطة التدريسية، ولتحقيق مخرجات تستطيع أن تتفاعل مع التطور الحادث مهاريًا ومعلوماتيًا.

لقد أكدت العديد من الدراسات في مجال الجودة والاعتماد في التعليم العالي على دور أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم عنصراً مستهدفاً في نظام الجودة، كما أن على عاتقهم تقع مسؤولية تحقيق العديد من المعايير الخاصة بجودة التعليم، لأنهم يمثلون أهم المدخلات بحكم أدوارهم، وبالتالي يتوقف على مدى جودتهم مستوى جودة المخرجات، فهم يملكون مفتاح النجاح أو الفشل في تحقيق الجودة، وفقاً لنقائاتهم ودفاعيتهم واستعداداتهم ووعيهم بما يقومون به (فؤاد العاجز، ٢٠٠٦)، (البناء، سعيد، عمارة، سامي فتحي، ٢٠٠٥)، (أحمد فريد عبد الشافي، ٢٠٠٩).

إن معايير ضمان الجودة والاعتماد تبدأ بجودة أعضاء هيئة التدريس في كثير من النماذج التي اعتمدها الجامعات السعودية، فتحقيق الاعتماد يشكل تحدياً يواجه مسؤولي التعليم الجامعي، ومدى تأثير ذلك في أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع مدى وعيهم وإدراكهم بالمعايير، فهم عوامل مؤثرة في تطوير الأداء في الدوائر التي يعملون بها، وهذا بطبيعة الحال يساعدهم في الوصول إلى أبعد من مهاراتهم التقليدية التدريسية حيث يتوقع منهم المساهمة في تحقيق المعايير (Naidoo Kogi، 2002).

إن وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في أدائهم التدريسي، يعد من أهم الأمور التي يجب أن يوليها المسؤولون عن التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، لانهم الأساس والمحور البشري الذي يعتمد عليه التطوير والتحسين والجودة والاعتماد، لأنه لا يمكن الحصول على الجودة المطلوبة والاعتماد الأكاديمي بدونهم ولو اكتملت جميع المدخلات المادية والمعنوية.(فؤاد العاجز، ٢٠٠٦، ٥٥).

من خلال ما تقدم يتبين الدور المحوري لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق وظائف التعليم الجامعي لا سيما في رفع مستوى وجودة العملية التعليمية بكل جوانبها والارتقاء بها، فضلا عن استمرارهم في تنمية أنفسهم في كافة النواحي المرتبطة بتجويد مهنتهم، في ظل تحرك مؤسساتهم نحو تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، فهم يشكلون بمدخلاتهم وأدوارهم وأدائهم الأكاديمي والتدريسي الذي يقومون به عن وعي وإدراك داخل الجامعة وخارجها أهم عوامل تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

مشكلة الدراسة.

إن تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة القصيم وكلياتها يحتاج إلى تأصيل متعمق ووعي كامل بجميع أبعاد وعناصر ومؤشرات وآليات هذه المعايير، حيث يتطلب الوصول للاعتماد إحداث تغييرات وتعديلات قد يكون بعضها جذرياً في نظم الجامعة ولوائحها وهياكلها التنظيمية، كما يستدعي تغييراً في ثقافتها التنظيمية وبرامجها الأكاديمية، متزامناً مع توفر نوعية من أعضاء هيئة التدريس المنوط بها تحقيق هذه المعايير في البرامج الأكاديمية تتسم بالوعي والفهم الكامل لكل معيار من معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

لقد أضحي وعي أعضاء هيئة التدريس بهذه المعايير متطلباً أساسياً من متطلبات النهوض بالتعليم وتحقيق جودته لما أحدثته هذه المعايير من تغير جذري في الأدوار والمهام التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فأصبح حريا به أن يكون مرشداً وموجهاً لطلابه في المواقف التعليمية، وخبيراً في تكنولوجيا التعليم، ومساعداً للطلاب على التفكير وحل مشكلاتهم بطريقة إبداعية ومحفزاً لهم على التعلم الذاتي.

ورغم الأهمية التي يوليها البعض من المسؤولين عن تطوير التعليم في الجامعات المختلفة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات أدائهم باعتباره أحد المعايير الأكاديمية التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم الجامعات المسؤولة عن تعليم الطلاب وتحسين مستويات أداء متميزة تتسم بالجودة العالية والفعالية المطلوبة والنوعية الرفيعة التي تساهم في حصول الكليات على الاعتماد، فإن قياس وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير في أدائهم الأكاديمي والتدريسي لا يلقى الاهتمام الكافي وهوما ظهر عليه في ندرته في البحوث والدراسات العربية التي تناولت قضية الجودة والاعتماد والمعايير.

لقد أكدت إحدى الدراسات أن هناك ضعفاً في فهم الغالبية ومن بينهم أعضاء هيئة التدريس للأطر المفاهيمية للجودة والاعتماد والمعايير (سليم، منة الأستاذ عفت، ٢٠٠٨، ٧٥٤)، كما أشارت دراسة أخرى قام بها مركز ضمان الجودة بإحدى الكليات الساعية للاعتماد إلى عدم وضوح بعض متطلبات معايير الجودة والاعتماد لدى أعضاء هيئة التدريس، وكذلك مقاومة بعضهم لهذا التوجه، بالإضافة إلى القصور في التوعية، حيث أشارت إلى أن هذا القصور يعد من المخاطر ومن نقاط الضعف التي تهدد التطبيق الناجح لنظام الجودة والاعتماد (يحي مصطفى، وآخرون، ٢٠١١، ٢٣)، وأكدت دراسة أخرى أن من أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لنجاح تطبيق متطلبات الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي هو وضوح رؤية ورسالة وأهداف الجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس عند أداء أدوارهم الأكاديمية، وتوافر الخبرات العلمية والمهنية لهم كمطلب ومؤشر من مؤشرات الحصول على الاعتماد (البناء، عادل السعيد، عمارة، سامي فتحي، ٢٠٠٥).

وبالرغم من حرص الجامعة على تطبيق وتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكل كلياتها فإن هناك تفاوتاً في تنفيذ وتحقيق تلك المعايير والذي أظهرته بعض الوثائق الخاصة بعمادة التطوير الجامعي والجودة لبعض الجامعات، ليشير إلى أن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه بعض الكليات بالجامعات فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أما على مستوى الجامعات بالمملكة العربية السعودية، فأشارت العديد من الدراسات التي طبقت في المملكة العربية السعودية في مجال المعايير إلى وجود كثير من المعوقات والصعوبات التي واجهت تطبيق وتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي نوجز منها ما يلي :-

دراسة (الحربي، حياة بنت محمد، ٢٠١١) والتي طبقت بكلية التربية جامعة أم القرى وقد أشارت إلى القصور في آليات نشر ثقافة المعايير بشكل واسع بين منسوبي الجامعة وخاصة أعضاء هيئة التدريس، وقد أسهم ذلك في ضعف وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق الجودة والتهيئة لمتطلبات الاعتماد ، وقد توصلت الدراسة نفسها إلى استعجال الجامعات للوصول إلى الاعتماد دون تكثيف ونشر الوعي لدى منسوبي الجامعة بمتطلبات الجودة والاعتماد، فقد ركزت الجامعات على الحصول على الاعتماد ربما أكثر من التركيز على التأسيس والترسيخ لثقافة الجودة والاعتماد بشكل متأن ومتدرج ومستمر في الوقت ذاته، كما أكدت الدراسة على نقص الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس في تحديد إستراتيجيات مخرجات التعلم المطلوبة لتحقيق الجودة ومتطلبات الاعتماد ، والقصور في مشاركة غالبية أعضاء هيئة التدريس في التخطيط للبرامج الأكاديمية.

دراسة (العضاضي، سعيد بن علي، ٢٠٠٨) والتي طبقت بجامعة الملك خالد بأبها والتي توصلت إلى أن من معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي يرجع لقلّة فناعة أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات الجودة والاعتماد، وضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس، ونقص التدريب لتوعية أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات الجودة والاعتماد، وغياب ثقافة العمل الجماعي لديهم.

دراسة (صائغ، عبد الرحمن بن أحمد، ٢٠٠٧) التي أشارت إلى أبرز المعوقات في تطبيق الجودة والاعتماد في بعض الكليات بالمملكة العربية السعودية هي قلة وجود الكوادر البشرية المؤهلة في مجال نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي، وضعف الوعي بثقافة التقويم والمساعدة، وضعف الوعي بتفعيل نظم الجودة والاعتماد.

دراسة (إقبال، زين العابدين درندري، ١٤٢٨) والذي قدم في المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية المنعقد بالقصيم إلى أن من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد أن هيئة التدريس ليس لديهم معلومات كافية عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة وكيفية تحقيقها بالصورة المرجوة، ولا يوجد لدى الأغلبية صورة واضحة عن التخطيط والتطبيق، وعدم وضوح المطلوب بشكل كاف ومفصل، وكل كلية لها عملها الخاص بها، وكثير من المتطلبات غامضة نتيجة قلة الورش والمحاضرات للتوعية بهذه المتطلبات، كما أكدت على قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في مجال المعايير.

دراسة (الشرقاوي، عادل عبد الله، ٢٠٠٥، ١٧٩-٢٤٠) التي أفرزت مجموعة من المشكلات التي تواجه الكليات الساعية للحصول على الاعتماد الأكاديمي منها ضعف الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بنظام الجودة والاعتماد، وإن ساعات العمل للاعتماد التي يقوم بها عضو هيئة التدريس لا تتناسب مع الأجر الذي يحصل عليه.

ولقد أوصت بعض الدراسات التي طبقت في المملكة على ضرورة إجراء دراسات علمية تطبيقية على باقي الكليات التي تطبق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعرف على أثر تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس وعلى جوانب القصور التي تقع في بعض الممارسات من جانب الأساتذة من أجل رفع الوعي لديهم من أجل تلافيتها مستقبلاً (حمد، عبد الله القميري، ٢٠١١).

ويمكن القول إنه بدون وجود ووعي كافي لدى أعضاء هيئة التدريس عند القيام بأدوارهم الأكاديمية والتدريسية، وبدون وجود ثقافة تنظيمية أو مناخ يساعد عضو هيئة التدريس على تحقيق متطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد التي أقرتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، فإن الجهود المبذولة لتحقيق المعايير قد لا يحالفها التوفيق والنجاح، لأن إدراك ووعي أعضاء هيئة التدريس لهذه المعايير ورغبتهم في تحقيقها عند أدائهم الأكاديمي والتدريسي يعد من الأمور الهامة التي تساعد على التطبيق الناجح والحصول على الاعتماد.

وانطلاقاً من ذلك وإدراكاً ووعياً بأهمية تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بكليات القصيم، بالتعرف على ووعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد عند أدائهم الأكاديمي، كان لزاماً إجراء هذه الدراسة. وقد تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس:-

ما درجة ووعي أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة القصيم بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في أدائهم الأكاديمي؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة :-

- ١- ما معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية ؟
- ٢- ما متطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ؟
- ٣- ما درجة ووعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير في أدائهم الأكاديمي ؟
- ٤- ما درجة ووعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير في إدراكهم لمعوقات تحقيق المعايير؟
- ٥- هل هناك فروق في ووعي أعضاء التدريس بمتغير(التوصيف الوظيفي - نوع الكلية - الدورات التدريبية في الجودة) بمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟
- ٦- ما التصور المقترح لتفعيل ووعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير في أدائهم الأكاديمي؟

أهمية الدراسة.

- ١- كونها من الدراسات الأولية التي تناولت ووعي أعضاء هيئة التدريس بمعايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، لذا يؤمل أن تكون نواة لدراسات أخرى لاحقة تكون إضافة علمية رصينة وجديدة للجامعة في هذا المجال .
- ٢- كون الجامعة ما تزال في مرحلة التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد، والتهيئة والتوعية لمتطلبات الاعتماد، لذا يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في إعطاء المسؤولين بالإدارة العليا رؤية واضحة، ومعلومات كافية عن درجة ووعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير عند أدائهم التدريسي، بما يمكنهم من وضع الآليات والحلول المناسبة واتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الوعي.
- ٣- من المؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في قيام المسؤولين عن ضمان الجودة والاعتماد بمراجعة خططهم وتقويمها في ضوء مستوى ووعي أعضاء هيئة التدريس.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على:-

- ١- معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وكذلك متطلبات تحقيق تلك المعايير.
- ٢- درجة وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير عند أدائهم التدريسي.
- ٣- درجة وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير في إدراكهم لمعوقات تحقيق المعايير.
- ٤- أثر متغيرات (الرتبة العلمية - الخبرة ، الدورات التدريبية في مجال الجودة) على درجة وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير.
- ٥- التصور المقترح لزيادة وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لتفعيل أدائهم الأكاديمي.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي باعتباره أنسب المناهج في وصف الظاهرة ، من خلال معرفة المعايير التي وضعتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، والمتمثلة في أحد عشر معياراً رئيسياً، ومدى وحي أعضاء هيئة التدريس بتلك المعايير في أدائهم الأكاديمي ، ومدى إدراكهم لل صعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المعايير، مروراً بالتصور المقترح الذي يساهم في زيادة وحي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المعايير.

حدود الدراسة

١- الحدود الموضوعية والمتمثلة في وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد، واقتصرت الدراسة على معيارين متمثلين في :-

- معيار الرؤية والرسالة.

- معيار التعليم والتعلم.

٢- الحدود المكانيّة.

تطبق هذه الدراسة على بعض الكليات بجامعة القصيم وهي (كلية المجتمع ،كلية العلوم ، وكلية التربية، وكلية الشريعة).

٣- الحدود الزمانيّة.

طبقت هذه الدراسة في العام الجامعي ٢٠١٥/١٤٣٦.

مصطلحات الدراسة

الوعي:

يعرف في بعض قواميس اللغة بأنه الإدراك والإحاطة والحفظ والتقدير والفهم ،
بالإضافة إلى الضمير أو الشعور (عزمي،إسلام : ١٩٨٥ ، ٢٤)

ضمان الجودة:

يعرفها (الزايدات ، محمد، ٢٠٠٧، ٥٤٧) بأنها مجموعة النشاطات التي تتخذها
الجامعة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقاً للمنتج يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام،
وهي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن
تندمج آلياتها في جميع نشاطات الجامعة، وتهدف دائماً إلى تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل.

وتعرفها (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٤) بأنها العملية التي يتم
من خلالها وضع خطة محددة ومنظمة لمنع حدوث أي مشكلات في جودة المنتج أو الخدمة،
وتشتمل على تحديد مواصفات المنتج أو الخدمة والمراجعة المستمرة والمراقبة والتوثيق.

وتقصد بها (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، ٢٠٠٤) التحقق من أن
المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة الجامعة قد تم تحديدها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق
مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي .

الاعتماد الأكاديمي :

يعرفه (طعيمة، رشدي، ٢٠٠٦) بأنه نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض
والارتقاء بمستوى التعليم والبرامج الدراسية، وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية
التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها.

المعيار:

هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعتة هيئة مسؤولة أو معترف بها بشأن
درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه، ويحقق قدرًا منشودًا من الجودة والتميز
(National Quality Assurance,2004)

معايير الاعتماد الأكاديمي:

وتعرفها (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٤) بأنه اعتراف رسمي وموثق بمنح المؤسسة التعليمية من قبل هيئة رسمية تفيد بأن المؤسسة قد حققت الحد الأدنى من المعايير المطلوبة.

وقد تبنت الدراسة الحالية تعاريف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي .

الدراسات السابقة.

أولا الدراسات العربية.

دراسة (عدنان الورثان، أحمد عبد الفتاح تركي، ٢٠١٣، ٨٣-١٢١) "معوقات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي"

استهدف البحث التعرف على المعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة شقراء، والكشف عن دلالة الفروق تبعا لمتغيرات الدراسة (الصفة الوظيفية والدورات التدريبية في الجودة، وعدد سنوات الخبرة). واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف البحث صممت استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (١٠٥) .

وتوصلت الدراسة إلى :-

- وجود المعوقات الإجمالية بصورة متوسطة، وقد جاءت جوانب البحث العلمي في المرتبة الأولى، ولم تسفر النتائج عن وجود فروق ذات دلالة تعزى لأي من متغيرات الدراسة.

٢- دراسة (أحمد سالم الثقفي، ٢٠١٢، ١١-٥٣) "أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة"

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع قائمة بمعايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة ومؤشراتها الخاصة بأداء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الطائف،

واتبع الباحث المنهج الوصفي وصمم استبانة طبقها على عينة تكونت من (٧٧) طالبًا من طلاب الدبلوم العام في التربية.

وتوصلت الدراسة إلى :-

- درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أعضاء هيئة التدريس كانت عالية من وجهة نظر الطلاب .

- أوصلت الدراسة بتمتية قدرات أعضاء هيئة التدريس وزيادة وعيهم بالمعايير.

٣- دراسة (مددين، سحر خلف، ٢٠١٢، ٢٣٣-٢٤٨) " تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التنظيمية والتعليمية والمعرفية وتحديات النمو المهني والعلمي وتحديات البحث العلمي وتحديات خدمة المجتمع لتطبيق الجودة الشاملة بجامعة أم القرى في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستطلاعي، وصممت استبانة طبقت على عضوات هيئة التدريس بلغت (٥٠) عضواً بجامعة أم القرى.

وتوصلت الدراسة إلى :-

- تحديات تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي كانت عالية، واحتل تحديات البحث العلمي المرتبة الأولى من بين تلك التحديات.

وأوصت الدراسة بتوفير البرامج التدريبية المستمرة لنشر ثقافة المعايير بين أعضاء هيئة التدريس لزيادة وعيهم وإدراكهم لأهمية تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

دراسة (على عبد الرؤوف نصار، رمضان عبد القادر ، ٢٠١٢ ، ٢٠٢-٢٣٦) "متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي"

هدفت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها في كليتي التربية جامعة الأزهر والتي تؤهلها للاعتماد، والتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في مدى توافر هذه المتطلبات في الواقع .

ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكليتين .

وتوصلت الدراسة إلى :-

- معظم متطلبات الاعتماد الأكاديمي لا تتوافر بالصورة التي تؤهلها للحصول على الاعتماد.

دراسة (حمد، عبدالله القمبزي، ٢٠١١، ٧٧٨-٨٣٠) "تأثير تطبيق متطلبات معايير الجودة والاعتماد على العملية التعليمية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على العملية التعليمية وخاصة معيار التعليم والتعلم بكلية التربية بالمجموعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلّبات ومعرفة الفروق بينهم.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وصممت استبانة طبقت على أعضاء هيئة التدريس والطلّبات .

وتوصلت الدراسة إلى:-

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق معيار التعليم والتعلم على العملية التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلّبات.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس والطلّبات.

أوصت الدراسة بالتأكيد على أعضاء هيئة التدريس بضرورة تفعيل الاتصالات الإلكترونية في العملية التعليمية، من خلال توفير المادة العلمية والأنشطة التدريسية للمقررات الدراسية على صفحاتهم الإلكترونية، وإتاحة التواصل العلمي والعملّي مع الطّلات عبر البريد الإلكتروني.

٧- دراسة (الحربي، حياة بنت محمد سعد، ٢٠١١، ١١-١٠٧) "معوقات تحقيق متطلبات الاعتماد"

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة ومتطلبات الاعتماد من وجهة نظر مسؤولي الجودة بكافة الإدارات والكليات والأقسام، وتحديد درجة تأثير هذه المعوقات في تحقيق الجودة والاعتماد.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد صممت استبانة طبقت على مجموعة من مسؤولي ومسؤولات الجودة بكافة الإدارات وكليات وأقسام الجامعة على ما يقارب (٣٦٠) عضواً.

وأُسفرت الدراسة عن :-

- القصور في نشر ثقافة الجودة والاعتماد بشكل واسع أثر على وعيهم في تحقيق الجودة والتهيئة للاعتماد.

٨- دراسة (عبد الشافي، أحمد فريد، ٢٠٠٩، ٦٠٤-٦٤٦) "الممارسات المهنية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة المنصورة لأهمية الممارسات المهنية في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والتنمية المهنية، فضلاً عن مستوى أدائهم لتلك الممارسات في أرض الواقع.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وصممت استبانة مكونة من (٤٧) عبارة، طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (٤٢) عضواً.

وأُسفرت الدراسة عن :-

- معظم الممارسات المهنية في مجال البحث العلمي جاءت مرتفعة.

- درجة أداء العينة للممارسات المهنية الخاصة بالتعليم جاءت متوسطة نظراً لكثرة أعداد الطلاب وقصور الإمكانيات.

- جاء أداء أفراد العينة للممارسات المهنية الخاصة بمجال التنمية المهنية متوسطة، نتيجة لعدم وجود رؤية واضحة لتحديد أولويات التنمية المهنية، أو تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتحسين من قبل أعضاء هيئة التدريس.

٩- دراسة (معزوز جابر علاونة، ٢٠٠٨، ٥-٤٩) "قياس إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة"

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة إدراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة النجاح الوطنية لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، ومعرفة دور بعض المتغيرات مثل الخبرة والجامعة التي يعمل بها والكلية والمؤهل على درجة إدراكهم لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي،

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٧٧) عضو هيئة تدريس، وزعت عليهم استبانة مؤلفة من (١٠٣) فقرة موزعة على أحد عشر مجالاً .

وأشارت نتائج الدراسة إلى:-

- أعضاء هيئة التدريس لديهم إدراك مهم جداً لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.
١٠- دراسة (إحسان حلبي، مريم سلامة، ٢٠٠٥) " تنمية الكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة ونظام الاعتماد"

هدفت الدراسة إلى إعداد قائمة بمعايير الجودة والاعتماد للتعليم الجامعي ، والتعرف على الأهمية النسبية للمعايير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإعداد قائمة بالكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة والاعتماد .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وأعدت الدراسة استبانة تضم أحد عشر محوراً يتضمن كل محور عدداً من المعايير الفرعية وبطاقة ملاحظة أداء عضو هيئة التدريس.

وتوصلت الدراسة إلى :-

- أظهرت عينة الدراسة اهتماماً كبيراً بالنسبة للمحاور، ومن بين المحاور التي حصلت على أعلى متوسط من المعايير الخاصة بأعضاء هيئة التدريس استخدام وتوظيف وسائل التقنية الحديثة في العملية التعليمية، إضافة إلى قيامه بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بكفاءة وتوازن.

١١- دراسة (البنا ، عادل السعيد ، عمار ، سامي فتحي ، ٢٠٠٥ ، ٢٥٢-٣٢٩) "إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة"

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي ، والأهداف التي يسعى إليها، وعناصره وخطواته، والتعرف على أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لنجاح تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة، ومعرفة أهم العقبات التي تواجه تطبيق نظم الاعتماد.

واستخدم البحث المنهج الوصفي، وصممت استبانة طبقت على أعضاء هيئة التدريس

وتوصلت الدراسة إلى :-

- تقارب آراء أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات والصعوبات المتوقعة من تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بغض عن النظر الدرجة العلمية،
- وعي أعضاء هيئة التدريس وتوجههم تقريباً هو ذاته نحو إدراك متطلبات وصعوبات تطبيق نظام الاعتماد.

ثانياً : الدراسات الأجنبية .

دراسة (كوريا وآخرون، ٢٠١٠).

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر منهجية الاعتماد الأكاديمي الخاصة بالهيئة الوطنية لتقويم الجامعات والاعتماد بالأرجنتين على مناهج البكالوريوس في ثلاث كليات الصيدلة والكيمياء الحيوية والزراعة للتعرف على العوائق التي واجهت التطبيق. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل آراء المراجعين ومسح آراء الأكاديميين.

وقد خلصت الدراسة إلى:-

- هناك مشكلات ظهرت بالفعل عند التطبيق نتيجة المقاومة الفردية والتنظيمية، ويمكن تحديد مصادر هذه المقاومة في الجمود التنظيمي وعدم المرونة، وإلى الاختلاف في تخصيص الموارد بين الأقسام، أما الفردية فترجع إلى الاختلافات وعدم الإجماع في الرأي بين أعضاء هيئة التدريس نتيجة قلة الوعي بهذه المنهجية، إضافة إلى الخوف من التغيير نتيجة الخبرة والعادات التدريسية.

دراسة (ويت ولوري ، ٢٠٠٤).

هدفت الدراسة إلى تنفيذ وتطبيق معايير الاعتماد في ثلاث كليات للمجتمع بولاية كاليفورنيا .

وأشارت الدراسة إلى وجود تحديات واضحة في تنفيذ حركة الاعتماد وعلاقتها بإجراءات العقاب ضد أعضاء هيئة التدريس وما تؤديه معايير الاعتماد من إتاحة الفرصة للتدخلات الخارجية في سياسة الكلية، وما يتطلبه من موارد مالية وقوى عاملة .

دراسة (تايلور وفرانيسيس ، ٢٠٠١).

استهدفت الدراسة التعرف على المشكلات التي تعوق حصول مؤسسات التعليم الإلكتروني وبرامجه في الدول النامية على الاعتماد.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة واقع التعليم التقني بهذه الدول.

وتوصلت لعدة نتائج منها :-

- وجود فجوة بين متطلبات نظام الاعتماد وبين واقع تمويل وإدارة هذه المؤسسات، خاصة وأن الوفاء بمتطلبات اعتماد المؤسسة أو البرنامج التعليمي يتطلب توفير موارد مالية كافية.

- نظام الإدارة بهذه المؤسسات يتسم بالمركزية المفرطة، مما يتنافى مع ما تنادي به نظم الجودة والاعتماد من ضرورة إتاحة الاستقلالية الأكاديمية الإدارية والمالية للمؤسسة.

دراسة (هاي ، ٢٠٠١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

وخلصت الدراسة إلى عدد من المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة والاعتماد أهمها نقص الموارد البشرية والمادية، وقلة المشاركة في ممارسات الجودة في المؤسسات التعليمية، ونقص التوجيه والتدريب اللازمين لعمل التقويم الذاتي، وغموض الأدوار المطلوبة لتحقيق الجودة، وغياب المتابعة والمساءلة، وضعف القدرة على كتابة التقارير الخاصة بالجودة بشكل فعال.

دراسة (دراسة ديمان، ٢٠٠٠).

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي .

وطبقت استبانة ومقابلة شخصية مع عينة من القيادات الأكاديمية بلغت (١٤٠) فرداً.

وخلصت النتائج إلى :-

- وجود عدد من التحديات منها مقاومة أعضاء هيئة التدريس للتغيير الذي تتضمنه عملية إدارة الجودة الشاملة نتيجة قلة الوعي لديهم.

- عدم فعالية نظام الحوافز والمكافآت بما لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة.

تعقيب على الدراسات السابقة.

- لقد تناولت معظم الدراسات السابقة مفهوم الجودة والاعتماد بكل مسمياتها وأبعادها فمن الدراسات من تناول مفهوم الجودة الشاملة كدراسة (سحر خلف مددين، ٢٠١٢)، (حياة سعد الحربي، ٢٠١١) ، (ديمان ، ٢٠٠٠) ومنها من تناول عمليات التقييم وتوكيد الجودة كدراسة (درندري ، إقبال زين العابدين، ١٤٢٨)، ومنها من تناول الجودة والاعتماد كدراسة (الورثان عدنان ، احمد عبد الفتاح، ٢٠١٣) ، ومنها من تناول نظم الاعتماد وضمان الجودة كدراسة (عادل السعيد البنا ، سامي فتحي عمار، ٢٠٠٥)، ومنها من تناول الاعتماد الأكاديمي بمفرده مثل دراسة (علي عبد الرؤوف نصار، رمضان محمود عبد القادر، ٢٠١٢)، أما باقي الدراسات فقد تناولت معايير ضمان الجودة والاعتماد.

- تنوع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الجودة والاعتماد ويمكن تصنيفها كما يلي:

- دراسات تناولت المعوقات و التحديات التي تواجه الجودة والاعتماد كدراسة (عدنان الورثان، أحمد عبد الفتاح تركي، ٢٠١٣) ، ودراسة (سحر خلف مددين، ٢٠١٢) ودراسة (حياة محمد سعد الحربي)، ودراسة (تابلور وفرانيس، ٢٠٠١).

- دراسات تناولت متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد كدراسة (علي عبد الرؤوف نصار، رمضان عبد القادر، ٢٠١٢)، ودراسة (حمد عبدالله القمبزي، ٢٠١١)، ودراسة (ويت ولوري، ٢٠٠٤).

- ودراسات تناولت أداء وممارسات وكفايات عضو هيئة التدريس، كدراسة (أحمد سالم النقفي، ٢٠١٢)، ودراسة (أحمد فريد عبد الشافي ، ٢٠٠٩)، ودراسة (إحسان حليبي، ومريم سلامة، ٢٠٠٥).

- ودراسات تناولت إدراك أعضاء هيئة التدريس للمتطلبات كدراسة (معزوز جابر علاونة ، ٢٠٠٨) ودراسة (عادل السعيد البنا ، سامي فتحي عمار، ٢٠٠٥).

- كل الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي بمشتقاته كأنسب المناهج لدراسة الظاهرة.

- كل الدراسات السابقة صممت استبانة طبقت على عينات الدراسة المختلفة .

- كل الدراسات السابقة تشابهت في الحدود المكانية وهي الجامعة.

- معظم الدراسات طبقت استبانتها على مجتمع العينة والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس.

أوجه الشبه.

- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجال الدراسة وهو الجودة والاعتماد، وفي استخدام المنهج الوصفي ، وتصميم استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

أوجه الاختلاف.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الموضوع وهو الوعي ، فلم يجد الباحث عند مسحه للدراسات السابقة عن تناول أي دراسة عن الوعي.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية وهي جامعة القصيم، فقد تناولت الدراسات السابقة أغلب جامعات السعودية ، ولكن لا يوجد منها ما طبق على جامعة القصيم.

أوجه الاستفادة. في الإطار النظري ، وبناء بعض عبارات الاستبيان. الإطار العام للدراسة.

تتضمن الدراسة على جانبين الجانب النظري والجانب الميداني.

الجانب النظري .

الفصل الأول : يحتوي على مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وأهميتها وحدودها ومصطلحاتها، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني : تناول مفاهيم الاعتماد الأكاديمي، وأهميته، وأهدافه.

- معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

- متطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

الفصل الثالث : وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في أدائهم الأكاديمي.

- وحي أعضاء هيئة التدريس بصعوبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.الإطار النظري: ويشمل:

- أدوات الدراسة الميدانية.(صدق الاستبانة.- ثبات الاستبانة.- عينة الاستبانة.)

- الأساليب الإحصائية.

- نتائج الدراسة وتفسيراتها.

- التصور المقترح.

مقدمة.

تعد الجامعات مؤسسات علمية وتربوية رئيسة، تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف في الجانب الأكاديمي والبحثي وتنمية المجتمع، الأمر الذي أكسبها أهمية في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي والخدمات من خلال ما تقدمه من أبحاث علمية وتربوية في كافة المجالات بما يعود بالفائدة على الطلبة الخريجين والمجتمع، مما جعلها تتعرض إلى المزيد من الضغوط لأجل زيادة قدرتها على التكيف والتطوير بما يتلاءم والسرعة الكبيرة والنمو المتسارع في المعرفة والتكنولوجيا .

نظراً لنجاح الجودة في المجالات الصناعية والتربوية في العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول العربية كان لابد من البحث عن أنموذج تقويم جديد في المؤسسات التعليمية يسهم في تحسين تطبيق الجودة في المجال التعليمي ، لذلك لجأت العديد من الدول إلي تطبيق برامج لتحسين جودة التعليم فيها من خلال استخدام أسلوب الاعتماد وضمان الجودة، والتي تقوم به بعض الهيئات المؤهلة والمدرّبة لتقويم أداء المؤسسات التعليمية من خلال وضع العديد من المعايير التي يتم من خلالها الحكم على مستوى أداء الجامعات والمؤسسات التعليمية خلال فترات زمنية؛ لأجل أن تقوم كل مؤسسة بتطوير أدائها التعليمي لتحصل على الشهادة التي تؤهلها للاستمرار في عملها، ولتلقى قبول ورضى الهيئة التي تصدر هذه المعايير في الجودة ولتلقى الرضى والقبول من عناصر المجتمع.(العاجز ،فؤاد، ٢٠٠٦، ٤٢)

يختلف مفهوم الاعتماد وضمان الجودة من دولة لأخرى، فيقوم الاعتماد في أمريكا علي التقويم الداخلي والخارجي والمساعدة والتحسين للمؤسسات وبرامجها في ضوء معايير الاعتماد المعلنة والتأكد من تحقيق رسالتها وأهدافها، بينما يقصد بالاعتماد في أوربا تقويم المؤسسة التعليمية وبرامجها فيما يتعلق بأهدافها وغاياتها ومعاييرها المميزة، وقدرتها علي منح الدرجات العلمية المختلفة.

توجد علاقة وثيقة بين الاعتماد وضمان الجودة Quality Assurance، حيث يعرف ضمان الجودة بأنه "تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء لمتطلبات الجودة التي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئة الاعتماد، ويتم من خلالها قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعية تحت مظلة الجودة(مصطفي، يحيي وآخرون: ٢٠٠٣، ٧٠) ، أما الاعتماد فهو يضمن جودة المخرجات التعليمية للمؤسسة واستمرارية تطويرها من خلال ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها وذلك من قبل هيئة الاعتماد والتي تهدف إلى:

- تقديم الضمانات عن مدى توفير الجامعة للحد الأدنى من الجودة في برامجها .
- تشجيع تطوير وتحسين الجامعة من خلال عمليات فحص وتقويم أنشطتها وإصدار التوصيات المتعلقة برفع كفاءة برامجها.
- تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي المستمر للجامعة .

تتضح العلاقة بين كل من الاعتماد وضمان الجودة، فالاعتماد يكون ملازماً لضمان الجودة في التعليم، حيث يهتم ضمان الجودة في التعليم بتقويم الأهداف والمحتوى والمصادر وكافة المخرجات التعليمية والبرامج والمساقات التدريسية لضمان الجودة يكمل عملية اعتماد المؤسسات التعليمية من خلال:-

- وضوح مهمة المؤسسة وأهدافها، وأن تكون معروفة للجميع.
- سهولة الأنظمة التي يتم العمل من خلالها ووضوحها من قبل كل فرد.
- تحديد المسؤوليات والمهام لكل فرد بدقة.
- مفهوم المؤسسة للجودة محدد وموثق ومدعم بالمستندات .
- التأكد من الأنظمة، وأن كل شيء يعمل وفقاً للخطة المعدة. (Geoffre,2004,11).

أولاً: أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

إن أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تتضح في تطوير البرامج التعليمية والبحثية من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها التحولات العالمية والمستقبلية، ودورها في تغيير فلسفة التعليم القائم على تدريس ما يعرفه عضو هيئة التدريس فقط، إلى تأهيلهم وتدريبهم كي يسهموا في تطوير أنفسهم، وتلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، إضافة إلى أن الكلية المعتمدة محلياً وعالمياً بمستواها التعليمي ومستوى جودة خريجها سيعزز من فرصتهم لإكمال دراساتهم العليا، وسيدعم أعضاء هيئة التدريس من إكمال أبحاثهم في الجامعات العالمية المرموقة. (صائغ عبد الرحمن، ٢٠٠٧، ٣٨٧).

وتبرز أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في تطوير رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها من خلال المراجعة الدائمة لرسالتها وأهدافها مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة، كما تساعد ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحسين مستوى العملية التعليمية بتوفير المعلومات الواضحة والدقيقة للطلاب حول أهداف البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، كما تدعم العلاقات الإنسانية الراقية بين جميع منسوبي الجامعة من قيادة وإدارة وأعضاء هيئة التدريس وطلاب، وتزيد من الوعي والانتماء للجامعة، كما أنها تمنح الجامعة مزيداً من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.

وفي تحليل (Billing, David,2005) للدراسات العالمية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي حدد أهمية الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في :-

- تحسين الجودة الوطنية.
- نشر المعلومات عن الجودة والمعايير.
- تحديد جوانب التميز والقصور في مؤسسات التعليم العالي من أجل المكافأة والمحاسبة.
- الإسهام في التخطيط لبرامج ومؤسسات التعليم العالي.

ويمكن تحديد الغرض من ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي فيما يلي :

- ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية.
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الكلية، والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى.
- ضمان أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبى متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير المحلية والعالمية في التعليم العالي ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.
- تعزيز سمعة البرامج المقيمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعملية التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.
- توفير آلية بمساعدة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.
- تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الكلية.
- الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها الكلية للمجتمع، حيث إن التقويم الخارجي والاعتماد يتطلبان تعديلًا في الممارسات بما يلبي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن. (لليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١)

ثانيًا : أهمية المعايير.

ترجع أهمية المعايير إلي:-

- الحصول على ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للبرنامج
- ضمان قيام الخريج بالممارسة الجيدة لمهنته .
- تحقيق نواتج التعلم المستهدفة .
- الاعتراف بالخريجين .

- حصول جميع الطلاب علي فرص تعليم متساوية كحد أدني .
- التقويم علي أساس سليم علي مستوي المؤسسة والبرنامج .
- تمكن أعضاء هيئة التدريس من وضع المحتوي العلمي والأنشطة التي تساعد الطلاب علي الحصول علي المعارف واكتساب المهارات .
- التعرف علي مدي التقدم الذي يتحقق في البرامج والمقررات .
- وضع خطط التطوير وتوفير المستلزمات لهذه البرنامج (التقفي، أحمد سالم، ٢٠٠٩)

ثالثاً : المبادئ العامة لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

(دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ٥-٧، حسين، سلامة عبد العظيم، ١٤٢٨، ١٧١، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٧، ورقة على الشبكة الدولية للمعلومات بعنوان التقويم والاعتماد الأكاديمي في الجامعة).

١- تقع مسؤولية جودة البرامج على المؤسسات التعليمية.

إن المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تقوم بتقديم برامج تعليمية هي المسؤولة عن جودة تلك البرامج كما أنها مسؤولة عن جودة جميع منشآتها والأنشطة التي تمارسها. إن كلمة "مؤسسة تعليمية" هو مصطلح يطلق في المملكة العربية السعودية على الجهات التي تقدم شهادات أكاديمية.

٢- ارتباط الجودة بجميع أنشطة وممارسات المؤسسة التعليمية.

إن إجراءات ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية لا تقتصر على البرامج التعليمية المقدمة ولكن تتعدى ذلك لتشمل المنشآت والتجهيزات والتوظيف وعلاقة المؤسسة التعليمية بالفئات التي تستهدفها والعمليات الإدارية التي مهمتها الربط بين جميع ما تقدم، مما يعني أن نظاماً لضمان الجودة يجب أن يشمل كلا من الأفراد والوحدات التنظيمية والأكاديمية في جميع أقسام المؤسسة الداخلية وليس فقط تلك المرتبطة بشكل مباشر بإيصال البرامج التعليمية.

كما أنه يجب مراعاة مدخلات وعمليات ومخرجات هذه الأقسام الداخلية مع التأكيد على أهمية جودة مخرجاتها من خلال الخدمات التي تقدمها. يذكر أن التركيز على الجودة غالباً ما كان يرتبط في الماضي بالمدخلات مثل المؤهلات العلمية ووفرة التجهيزات والمنشآت وكفاية مصادر التعلم. وعلى الرغم من أهمية جودة هذه العناصر فإن النصيب الأكبر من التركيز على الجودة سوف يتحول إلى المخرجات مع إعادة التأكيد أن جودة المدخلات والعمليات تظل مهمة والمحافظة على مستوى معايير الجودة المرتبطة بها تظل قائمة.

٣- التأكيد على الدعم المستمر لإجراءات تطوير الجودة بدءاً من التركيز على محاولة الوصول للمعايير.

إن الهدف الأساسي من نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هو التطوير المستمر وسوف يتغلغل هذا التوجه في جميع أنشطة الهيئة. إن هذا النظام مبني على الافتراض الأساسي أن تلك المؤسسات ترغب في العمل داخل المملكة بمستوى جودة عالي ورغبة مستمرة في التطوير مقارنة بالمعايير العالمية إن لم يكن أفضل منها إذا استطاعت ذلك. إن أهم عمل تقوم به الهيئة هو مساعدة تلك المؤسسات على القيام بعملية التطوير هذه.

إن أحد أهم عناصر الاعتماد الأكاديمي هو وجود آليات خاصة بتطوير الجودة مع تفعيل العمل بتلك الآليات. وسوف يتم دفع المؤسسات التعليمية نحو التطوير المستمر لأنشطتها المختلفة لتتعدى الحد الأدنى المطلوب منها. ومع ذلك يظل هناك واجب قانوني يقع على عاتق الهيئة وهو ضمان تحقيق المعايير الأساسية والضرورية. فإن تم تحقيقها يحصل الاعتماد الأكاديمي وفي حالة غياب تلك المعايير لا يكون هناك اعتماد. إن الاعتماد الأكاديمي لا يتم ضمانه إلا في حالة تحقيق المعايير المطلوبة.

٤- ضرورة إقامة علاقة ببناء.

إن من الضروري إقامة علاقات مبنية على الثقة والدعم بين أقسام المؤسسات التعليمية بعضها مع بعض وبين تلك المؤسسات والهيئة والمراجعين العاملين معها ، حيث انه لا يوجد مؤسسة أو برنامج تعليمي خالٍ من العيوب. ويوجد دائماً مجال لإحراز مزيد من التقدم. إن الرغبة في معرفة مواضع الخلل والأخطاء والعمل على إصلاحها يعتبر نقطة قوة لا نقطة ضعف. كما أنه من واجب كل فرد أو مجموعة داخل المؤسسات التعليمية الاعتراف بشكل صريح بالصعوبات التي تواجههم ومناقشة الخطط المطروحة لتجاوزها دون الخوف من تضرر سمعتهم بذلك. وعلى العكس من ذلك فإن محاولة إخفاء المشاكل يعتبر نقطة ضعف حقيقية ويفتح باباً واسعاً للنقد والتعيب.

إن أسلوب التفاعل داخل المؤسسة التعليمية التي تعمل بشكل مؤثر على تطوير الجودة، وأسلوب التفاعل بين الهيئة والمؤسسة خلال عمليات التقويم من أجل الاعتماد الأكاديمي لا بد أن يحمل صفات التعاون والانفتاح والشفافية والإحساس بالمهمة وأهدافها والدعم البناء في التعريف بالمشكلات وحل الصعوبات.

٥- التشجيع على التنوع.

إن المرونة في الترتيبات التنظيمية للمؤسسات التعليمية يُعد ضرورة لكي تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمعات التي تخدمها، و بما يساعدها على تحقيق رسالتها و أهدافها، و يعكس الظروف والمصادر المختلفة لكل مؤسسة. إن السماح بالتنوع ضروري لتنمية روح الإبداع والابتكار وللتشجيع على التطور عبر الوقت.

٦- ضرورة إشراك أصحاب العلاقة بشكل أساسي في التخطيط وعمليات التقييم.

يقصد بأصحاب العلاقة في المؤسسات التعليمية الطلاب والخريجون والأساتذة والموظفون وأرباب الأعمال وأعضاء المجتمع المستفيدون من المؤسسة التعليمية وأي مجموعة أخرى ذات ارتباط بالمؤسسة التعليمية. إن من الواجب إشراك أصحاب العلاقة بالمؤسسات التعليمية في التخطيط وعمليات التقييم، والأهم من ذلك أن تكون لهم وجهة نظر تؤخذ بعين الاعتبار من أجل أن يتم تفعيل نظام ضمان الجودة.

رابعاً : بعض متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١- التقييم الذاتي Self evaluation.

تتطلب عملية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي إجراء ما يعرف بالتقييم الذاتي للبرامج في ضوء المعايير القياسية التي تطلبها جهات الاعتماد الأكاديمي ويكون ذلك في شكل تقرير تناقش فيه المعايير من حيث الواقع أو الحياد، ويعتبر هذا التقرير من أهم المتطلبات في عملية التقييم، وتقوم جهات الاعتماد في بعض الأحيان بتوفير نماذج تساعد في العملية وتحتوي على أسئلة ومن خلال الأجوبة تتم عملية التقييم الذاتي وفي ذلك يجب أن تكون الأجوبة واقعية ودقيقة تجنباً لعدم الوقوع في الإحراج عند زيارة فريق جهة الاعتماد .

إن إعداد الكلية للتقييم الذاتي الخاص ببرامجها وكما هو مطلوب في المواصفات القياسية لجهات الاعتماد الأكاديمي فإنه يجب أن يشمل الآتي :-

١. مدى مطابقة البرنامج الأكاديمي للمعايير القياسية المطلوبة حسب معايير جهة الاعتماد الأكاديمي المعتمدة .
٢. معلومات عن ارتباط البرنامج بأهداف الجامعة واستراتيجيتها ومدى تحقيق هذه الأهداف وحاجة المجتمع .

٣. معلومات أولية مثل وصف لمحتوى المواد العلمية ، مكونات الخطة الدراسية ، خصائص أعضاء هيئة التدريس بالقسم "السيرة الذاتية" المعامل وجودتها والإمكانيات المتاحة (الدحام ، محمد عبد الكريم ، ١٤٣٠، ٢٥ - ٢٦).

إن التقييم الذاتي خلال عملية التقييم يمكن أن تظهر ثغرات أو نواقص للبرنامج الأكاديمي في ضوء المعايير القياسية المطلوبة، في هذه الحالات تقوم الكلية بدراسة الحالة وإيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع وحدة التقييم الأكاديمي، وهذا العمل بحد ذاته من الإيجابيات للتقييم للمساهمة في النهوض بمستوى البرامج الأكاديمية ، مما قد ينتج عن ذلك تعديل للخطط الدراسية من إضافة مقررات أو حذف بعضها .

٢ - التقييم الخارجي External evaluation.

إن التقييم الخارجي من قبل جهات الاعتماد الخارجية للبرامج الأكاديمية لتقييم الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي يجب أن يتم بعد أن تمضي الكلية في التقييم الذاتي وإنهاء متطلباته الأساسية واعتماده من وحدة التقييم الأكاديمي ، ثم تقوم الكلية بطلب التقييم الخارجي من هيئات الاعتماد، ويتم التقييم الخارجي من خلال زيارة فريق تكونه جهة الاعتماد يقومون بمراجعات على كفاءة برامج الكلية الأكاديمية.

إن الانتهاء من عملية التقييم والاعتماد الأكاديمي يجعل الكلية قد انتهت من أعباء التقييم الذاتي والخارجي وبذلك سيكون العمل بالنسبة لها هو وضع خطة حسب نتائج التقييم الخارجي ورفعها لوحدة التقييم الأكاديمي وفي نفس الوقت الاستعداد للزيارات المستقبلية لجهة الاعتماد ولذلك فيجب على الكلية متابعة جهة الاعتماد لأي تغيير يطرأ على المعايير القياسية التي تستوجب حينئذ مواكبتها في خطة الكلية الأكاديمية (الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد الأكاديمي ، ٢٠٠٧) (دندري، إقبال زين العابدين، دهوك ، طاهر، ١٤٢٨ ، ٩-١٠). ويتم إعادة تقييم المؤسسة دورياً، مرة كل عدة سنوات، وتدرس الهيئة إمكانية تطوير المعايير للاعتماد وضمان الجودة بناء على نتائج عملية التقييم والمدخلات ذات العلاقة (جيمس James ، 1996 ؛ إقارت Elgart ، 2002)

٣- دليل محدث عن الكلية.

حيث إنه جزء من متطلبات البرامج الأكاديمية وهو وجود دليل أو كتيب عن البرنامج إضافة إلى أن جهات الاعتماد الأكاديمي تطلب توفر هذا الدليل لهذا فإنه يتوجب على جميع الكليات أن يتوافر لديهم دليل مُحدث عن الكلية وأقسامها العلمية ويتضمن رؤيتها ورسالتها وبرامجها المختلفة وتخصصاتها .

٤- توفر صفحة محدثة للإنترنت.

أحد الوسائل الهامة التي أصبحت من الأساسيات الضرورية للتعرف على البرامج العلمية هي صفحة الإنترنت حتى أن بعض جهات الاعتماد الأكاديمي تعتبر صفحة الإنترنت إحدى الوسائل للتعرف على البرامج الأكاديمية . لذا فإنه يجب على كل كلية التأكد من توفر صفحة لها وأن تكون محدثة بمحتوياتها والتأكد من خلوها من الأخطاء الإملائية واللغوية وهناك عدد لا محدود من أمثلة لجهات مماثلة على الإنترنت خاصة بجهات عالمية مرموقة.

٥- إشراك الطلاب في التقويم.

حيث أن الطلاب هم جزء كبير من عملية التقويم لذا فإنه يجب أن تقوم الكلية بعمل لقاءات مع طلابها للاطلاع على مشاكلهم وإيجاد الحلول المناسبة لها بوقت كاف قبل زيارة جهة الاعتماد الأكاديمي وأن لا يكون وقت الزيارة هو الوقت لعرض المشاكل الطلابية مما قد يؤثر سلباً على عملية التقويم .

٦- توافر المعامل والتجهيزات وسلامتها.

عند وجود معامل أو تجهيزات عملية تدخل في العملية التعليمية للبرنامج تلزم جهات الاعتماد الأكاديمي وبصرامة توافر مواصفات السلامة مثل مكافحة الحريق وكيفية التخلص من المواد الخطرة كما أنها تلزم وجود خطة لمعايرة الأجهزة .

خامساً: معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة.

قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بوضع مجموعة من المعايير لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها. وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالاً عاماً لأشطة هذه المؤسسات وهي:-

الرسالة والغايات والأهداف - السلطات والإدارة - إدارة ضمان الجودة وتحسينها
التعليم والتعلم - إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساعدة - مصادر التعليم - المرافق
والتجهيزات - التخطيط والإدارة المالية - عمليات التوظيف - البحث العلمي - علاقة
المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

هذه المعايير مبنية بصورة عامة على تلك الممارسات الجيدة المتعارف عليها في
قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، وقد تم تكييفها لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي
تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

وصفت المعايير بمستويات مختلفة من التفصيل كما يلي:

أولاً: هناك توصيفات عامة لكل مجال من مجالات الأنشطة الأحد عشر الرئيسية.

ثانياً: تنقسم هذه بدورها إلى معايير فرعية تتناول المتطلبات الخاصة بكل واحد من
المجالات الرئيسية.

ثالثاً: بداخل كل واحد من هذه المعايير الفرعية هناك عدد من الممارسات الجيدة التي
تمارسها المؤسسات التي حققت مستوى عالياً من الجودة. ولتقويم الأداء، مقارنة
بالمعايير، يجب على المؤسسة التعليمية أن تبحث فيما إذا كانت هذه الممارسات الجيدة
تُطبق، وبأي مستوى من الجودة. وقد أعدت الهيئة مجموعة من مقاييس التقويم الذاتي
للمساعدة في هذه العملية عنونها بـ "مقاييس التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي".
(الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١، ٥-٦).

إن منح الجامعة الاعتماد يتطلب أن تقدم أدلة على الأداء الجيد فيما يتعلق بجميع
المعايير الأحد عشر العامة وفروعها. وهناك استثناء واحد، وهو أن أي مؤسسة تعليمية يطلق
عليها اسم "جامعة" يجب أن تستوفي معيار البحث العلمي. أما الكليات التي تقدم برامج
بكالوريوس فقط فلا يشترط عليها ذلك، رغم أن هيئة التدريس ملزمة بأن تشارك باستمرار
في الأنشطة العلمية في مجال تخصصاتهم.

وفي المراحل الأولى من تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد ستحدّد الهيئة عدداً
من البنود التي ستوليها اهتماماً خاصاً، وسيعتمد القرار بشأن منح الاعتماد على التقييم
الشامل الذي يقوم به فريق من المراجعين النظراء من ذوي الخبرة، آخذين في الاعتبار
الرسالة والأهداف ومرحلة التطوير التي تمر بها المؤسسة، والأولويات التي حددتها الهيئة
في الاعتبار.

سادساً : سمات وخصائص أعضاء هيئة التدريس الواجب توافرها في ضوء المعايير.

إن من نتيجة التوسع في الأخذ بنظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في مجال التعليم العالي، ظهور وتعدد الأبحاث والدراسات العلمية التي حاولت تقصي مستويات الكفاءة والفاعلية لجميع مدخلات المنظومة التعليمية بالجامعة من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والمناهج والأنشطة والمنشآت وغيرها، بيد أن الاهتمام الأكبر انصب على تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس باعتبارهم يشكلون المدخل الرئيسي في مكونات هذه المنظومة، كما أنهم يمثلون أكثر أجزائها فعالية ومرونة وابتكار في إدارة عمليات الجودة استناداً إلى أن جودة أي كلية تقاس إلى حد كبير بكفاءة أعضاء هيئة التدريس بها وإن نوع التعليم الذي تقدمه الكلية لطلابها يعتمد على صفات وكفايات ووعي وأصالة هيئة التدريس بها (الناقاة ، محمود كامل، ١٩٩٩ ، ٤٥).

يعد أعضاء هيئة التدريس هم الأساس والمحور البشري الهام والفعال الذي تعتمد عليه عمليات التطوير والجودة، فلا يمكن الوصول للجودة المطلوبة بدونهم حتى ولو اكتملت جميع مدخلات المنظومة التعليمية، فالجودة لا يمكن أن تعزز من خلال الأنظمة والقوانين فقط لكن مع الوعي والإدراك للأدوار المتوقعة، ويمثل وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات أدائهم أحد المعايير والمحكات الأكاديمية التي يمكن الاستناد إليها في الحكم على نجاح أو فشل نظام ضمان الجودة والاعتماد في كليات الجامعة أو مؤشراً من مؤشرات حصولها على الاعتماد الأكاديمي

يتوقف نجاح عضو هيئة التدريس في أدائه وخاصة التدريسي لتحقيق متطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على توافر مجموعة من الصفات والخصائص ، فإلى جانب ضرورة توافر المقومات العلمية يلزم توافر مقومات أخرى شخصية ومهنية، فقد أكدت دراسة على ضرورة العمل على تنمية السمات الشخصية والمقومات المهنية لأعضاء هيئة التدريس من أجل تحسين أدائهم والارتقاء بمستواهم الأكاديمي والمهني وزيادة وعيهم بمتطلبات أدوارهم المتوقعة في ضوء معايير الجودة والاعتماد(دياب، سهير رزق، ٢٠٠٦).

إن معايير جودة التعليم العالي تبدأ بجودة أعضاء هيئة التدريس في الكثير من النماذج التي اعتمدها الجامعات العالمية والعربية ، فقد رأى كوجي، kogi " إن جودة النوعية لا يمكن أن تعزز من خلال الأنظمة والقوانين ولكن من خلال الالتزام المهني". (13, Naidoo,2002) وإن جودة نوعية أعضاء الهيئات التدريسية ترتبط أيضاً بإجراءات تنقيهم ووعيهم، ومدى مساهمتهم في خدمة المجتمع وفعالية مشاركتهم في اللجان والهيئات العلمية.(محمود، مديحة فخري، ٢٠٠٩، ١٩١-٢٥٠).

و تشير العديد من معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي إلى أنها تتعلق بجودة الهيئات التدريسية ومنها:

مستوى وسمعة وشهرة الكادر الأكاديمي. نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس. سجل الكادر الأكاديمي في الجامعة. مدى توفر أعضاء هيئة التدريس للعمل في مختلف برامج واختصاصات الجامعة. مدى احترام أعضاء هيئة التدريس للطلاب. مدى تفرغ أعضاء هيئة التدريس للجودة. مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء الهيئات التدريسية على معايير الجودة. مدى مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في الورش واللجان والمجالس المهنية، والعلمية المتعلقة بالجودة لزيادة وعيهم. الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وطبيعة الدراسات والأبحاث التي يقومون بها لخدمة الجامعة والمجتمع المحلي. (أبو فارة، ٢٠٠٦، ١٠). كما أن المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية ينبغي أن تركز على معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس مثل مؤهلاتهم و مستوى إعدادهم (خبراتهم- إنتاجهم العلمي- مهاراتهم).مدى توفر متطلبات تطويرهم، وطريقة متابعة أدائهم.

إن توفر هذه المعايير لدى أعضاء الهيئات التدريسية يكون ركيزة أساسية في تحقيق الجودة، وتحقيق الجودة في التعليم يشكل تحدياً يواجه مسؤولي التعليم العالي، ومدى تأثير ذلك على أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع مدى أخذهم بمتطلبات الجودة والاعتماد، فهم عوامل مؤثرة في تطوير الأداء في جامعاتهم التي يعملون بها وهذا بطبيعة الحال يساعدهم في الوصول إلى ما هو أبعد من مهاراتهم التقليدية ومهامهم في العمل، حيث يتوقع منهم المساهمة في إدارة وتخطيط البرامج، وتحقيق الجودة مع المساهمة في التخطيط الإستراتيجي وتوفير مصادر دخل للجامعات التي يعملون فيها.

سابعاً: مؤشرات الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في ضوء المعايير.

تعد كل جامعة مسؤولة عن مراقبة أداء أعضاء هيئة التدريس بها وتخطيط عملية تحسين ذلك الأداء قياساً برسالتها وأهدافها، وبالمقابل فقد قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد بتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي يجب على كافة الجامعات السعودية توفير المعلومات الخاصة بها حتى يصبح كل أفرادها على علم ووعي بها وخاصة أعضاء هيئة التدريس الذين يتحملون عناء تحقيق هذه المؤشرات التي وضعتها الهيئة، غير أن الهيئة تشجع المؤسسات التعليمية على تبني مؤشرات أداء إضافية، تختارها كل مؤسسة تعليمية لنفسها ترتبط برسالة المؤسسة وأهدافها وأولويات التحسين لديها.

المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف.

يستوجب على أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا على وعي برسالة الجامعة وإدراك تام للأهداف أو الأعراض الأساسية للجامعة، بحيث تكون الرسالة مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل داخل الجامعة.

المتطلبات لتحقيق الرسالة.**١ - مناسبة رسالة الجامعة.**

يقتضي أن تكون الرسالة مناسبة للبيئة التي تعمل فيها الجامعة، وهي بيئة المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا يتطلب إحاطة أعضاء هيئة التدريس المشتركين في وضع الرسالة بأن:

- تتسق الرسالة مع القيم الإسلامية.

- تتناسب الرسالة مع أهداف الجامعة وغاياتها، ومع ما يتوقع منها.

- ترتبط الرسالة باحتياجات المجتمع السعودي وخطته التنموية.

- أن تلبى طموحات الطلاب وأولياء الأمور وسوق العمل.

٢ - فائدة صيغة الرسالة.

يتطلب أن تكون الصيغة (التعريفية) للرسالة مفيدة في توجيه التخطيط وصنع القرارات بالجامعة.

ولتحقيق هذا يتطلب إدراك أعضاء هيئة التدريس المكلفين بوضع الرسالة أن:

-تكون صيغة الرسالة محددة وتشمل الأنشطة والإستراتيجيات والمهام الرئيسة بالجامعة.

-تكون صيغة الرسالة ممكنة التحقيق من خلال إستراتيجيات فعالة يمكن تطبيقها في حدود مستوى موارد الجامعة المتوقع توفرها.

-تكون صيغة الرسالة واضحة بشكل كاف بحيث تكون محكاً لقياس التقدم نحو تحقيق غايات البرنامج وأهدافه. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١).

ويتطلب تحقيق الرسالة الحصول على الأدلة على جودة رسالة الجامعة من خلال فحص صيغة الرسالة نفسها ونسخ الأوراق التي توثق عملية اقتراح الرسالة وصياغتها أو أي تعديلات أجريت عليها والمقابلات مع هيئة التدريس والموظفين والطلبة والخريجين وأرباب العمل للتعرف على مدى معرفتهم بالرسالة ودعمهم لها، والنظر في أي تقارير أخرى أو أي مقترحات أو بيانات لفحص مدى استخدام الرسالة كأساس لاتخاذ القرارات.

المعيار الثاني : معيار التعليم والتعلم

إن وجود نظام فعال في الجامعة يضمن أن جميع البرامج فيها تحقق المستويات العالية للتعليم والتعلم، وأن تكون نواتج (مخرجات) تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع رسالة وأهداف وغايات الجامعة وذلك في جميع البرامج، ويتطلب ذلك أن يكون أفراد هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية وأن يطبقوا إستراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءتهم التدريسية. كما يجب أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقييمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر كأساس لخطط التطوير.

أولاً : نواتج تعلم الطلبة.

يجب أن يدرك أعضاء هيئة التدريس أن تكون نواتج تعلم الطلبة المستهدفة متسقة مع المستويات (المعايير) المقبولة في التخصص، كما يجب أن يتم التخطيط للبرنامج بشكل يضمن إسهام كل مقرراته الدراسية في تحقيق نواتج تعلم البرنامج بصورة متسقة.

ولتحقيق هذه يتطلب من أعضاء هيئة التدريس أن يشتركوا في:

- تحديد نواتج التعلم المستهدفة بعد دراسة آراء الخبراء الأكاديميين والمهنيين ذوي العلاقة.
- أن تتسق نواتج التعلم المستهدفة مع "الإطار الوطني للمؤهلات (تغطي كافة مجالات التعلم بالمستوى المطلوب).
- أن تضع البرامج التي تؤدي إلى مؤهلات مهنية نواتج التعلم تستوفي متطلبات الممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية .
- تضمين أي خصائص طلابية تحددها الجامعة لخريجها ضمن نواتج التعلم المستهدفة وذلك في كل البرامج المقدمة، وتستخدم إستراتيجيات التعليم وأنواع تقييم الطلبة المناسبة لها. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١)، (ورقة على الشبكة الدولية بعنوان التقويم والاعتماد الأكاديمي)

ثانياً : عمليات تطوير البرامج.

إن التخطيط للبرامج يستوجب أن تكون في شكل حزم متكاملة من الخبرات التعليمية حيث تسهم كل المقررات وبطرق مخطط لها في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرنامج.

ولتحقيق هذا يتطلب من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية المشاركة في:

- وضع خطط تقديم البرامج وتقويمها في توصيفات البرامج وذلك بصورة مفصلة، بحيث تشمل المعارف والمهارات المطلوب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التعليم وأساليب التقييم في التعلم وذلك في جميع مجالات التعلم.

- وضع خطط المقررات في توصيفات المقررات، بحيث تتضمن المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التدريس والتقييم المناسبة لمجالات التعلم التي سيتم التركيز عليها في كل مقرر . (دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١).

إن عملية التخطيط (للبرنامج) يجب أن تتضمن التنسيق بين المحتوى والاستراتيجيات التي وضعت في توصيفات المقررات واتخاذ الإجراءات لضمان أن لدى هيئة التدريس إلماماً بالاستراتيجيات المحددة في توصيفات البرنامج والمقررات، وقادرين على استخدامها، مع اتخاذ التعديلات الضرورية في البرامج وفي محتوى المقررات وفي المراجع المقررة لضمان استمرارية مواضعها وجودتها.

ثالثاً : عمليات تقويم البرامج ومراجعتها.

إن عملية مراقبة جودة كل من مقررات البرنامج والبرامج ككل يجب أن يتم بشكل منظم من خلال آليات مناسبة للتقويم ، كما يجب تعديلها حسب ما يتطلب الأمر مع إجراء عمليات مراجعة شاملة بشكل دوري.

ولتحقيق هذا يتطلب ضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس بالآتي:

- تقويم المقررات والبرامج وإعداد تقارير عنها بصورة سنوية، وتتضمن هذه التقارير معلومات كافية حول مدى فاعلية الإستراتيجيات التي خطتها، ومدى تحقق نواتج التعلم المستهدفة.
- حفظ تفاصيل التعديلات التي أجريت والأسباب التي دعت إليها في ملفات البرنامج والمقررات، وذلك عندما تتم هذه التعديلات نتيجة لعمليات التقويم. - استخدام مؤشرات للجودة تتضمن مقاييس لنواتج التعلم وذلك لجميع المقررات والبرامج.
- الاحتفاظ بسجلات معدلات إكمال الطلبة لجميع المقررات وللبرامج ككل ، وتوضع ضمن مؤشرات الجودة. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١).
- (ورقة على الشبكة الدولية للمعلومات، معايير الاعتماد وتقويم برامج التعليم).

رابعاً : تقييم الطلبة.

إن عمليات تقييم الطلبة يجب أن تستهدف استخدام وتطبيق كافة أساليب التقويم الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم لتكون مناسبة للتحقق من المستوى الذي تم تحقيقه لنواتج التعليم المستهدفة.

ولتحقيق هذا يتطلب على أعضاء هيئة التدريس الإلمام بالخطوات التالية:

- تعريف الطلاب بإجراءات التقويم (شفوي - تحريري - معمل - أنشطة...) عند بداية تدريس المقررات.
- تحديد آليات وأساليب تقييم أداء الطلبة لتتناسب مع أنماط التعلم المطلوبة.
- تعزيز أداء الطلاب بإعطاء - وبصفة فورية تغذية- راجعة للطلبة حول أدائهم ونتائج تقييمهم خلال كل فصل دراسي وتكون مصحوبة بآليات للمساعدة عند الضرورة.

خامساً : المساعدات التعليمية للطلاب.

يجب أن يكون لدى الجامعة أنظمة فاعلة لمساعدة الطلبة على التعلم من خلال الإرشاد الأكاديمي، بتقديم خدمات إرشادية ذات جودة عالية تسهم في حل مشاكلهم ومتابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشجيع الطلبة ذوي الأداء العالي، وتقليل فرص التعثر الأكاديمي، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يحتاجون لها.

ولتحقيق هذا يستوجب من أعضاء هيئة التدريس القيام بالأدوار التالية:

- تحديد أوقات كافية للإرشاد ضمن نصابهم التدريسي في جدولهم الدراسي لتقديم المشورة والإرشاد المناسب للطلبة.
- قياس رضا الطلاب عن فعالية الإرشاد الأكاديمي المقدمة لهم باستطلاع آراء الطلاب حيال الخدمات الإرشادية.
- تقويم فاعلية عمليات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي من خلال استخدام الوسائل والبيانات الإلكترونية المتوفرة.
- تقديم دروس إضافية (خاصة) مناسبة لمساعدة الطلبة ، لضمان فهمهم وقدراتهم على تطبيق ما يتعلمونه.
- متابعة مدى تقدم أداء الطلاب بشكل فردي، وتقديم المساعدة أو الإرشاد إلى أولئك الذين يواجهون صعوبات.
- تتابع معدلات التقدم الدراسي للطلاب من سنة إلى أخرى، ومعدلات إتمامهم للبرنامج بنجاح، وتحلل للتعرف على فئات الطلبة الذين قد يواجهون صعوبات ولتقديم المساعدة لهم.

سادساً : جودة التدريس.

إن تحقيق درجة عالية من الجودة في التدريس يتطلب استخدام إستراتيجيات وطرق تدريس مناسبة للحصول على نواتج تعلم تتسق مع مستويات المعايير وخريج يمتلك الموصفات المحلية والعالمية للدخول بقوة إلى سوق العمل.

ولتحقيق هذا يستوجب من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرات والمتخصصين في مجال الجودة والاعتماد تقديم:

- برامج ودورات وورش عمل فاعلة للتهيئة والتوعية والتدريب لأعضاء هيئة التدريس الجدد ، وأن تستهدف هذه البرامج وعي هيئة التدريس بنواتج التعلم المطلوبة واستراتيجيات التعليم والتقييم المُخطط لها.
- إستراتيجيات تدريس تتناسب مع أنماط التعلم المطلوبة ومع الأنواع المختلفة من نواتج التعلم التي تستهدف البرامج تطويرها.
- توعية الطلبة وبصورة كاملة بمتطلبات المقررات من خلال توصيفت المقررات والتي تتضمن المعارف والمهارات المستهدفة بالتطوير، والمتطلبات التي ينبغي أداؤها وعمليات تقييم الطلبة.
- الكتب المقررة والمراجع الحديثة وتتضمن آخر التطورات في مجال الدراسة.
- أساليب فعالة مثل (استطلاعات آراء الطلاب دون الاقتصار عليها فقط) لتقويم المقررات والتدريس.
- التعديلات المناسبة على خطط تدريس المقررات- إذا لزم الأمر-بناء على ما تظهره تقارير المقررات.

سابعاً: دعم التحسين في جودة التدريس.

يجب على الجامعة تطبيق إستراتيجيات مناسبة لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس.

ولتحقيق هذا المتطلب يستوجب أن:

- يتوفر بالمؤسسة التعليمية برامج تدريبية في مهارات التدريس وذلك لجميع أفراد هيئة التدريس سواء الجدد أو المستمرون منذ سنوات سابقة ، بما في ذلك الذين يكلفون بأعباء تدريسية بدوام جزئي.
- تتضمن البرامج التدريبية في مجال التعليم الاستخدام الفعال للتقنية الجديدة.
- تتوفر فرص كافية للتنمية المهنية والأكاديمية الإضافية لهيئة التدريس ، مع تقديم مساعدات خاصة لأي من أولئك الذين يواجهون صعوبات.
- تتم مراقبة مدى مشاركة هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني لتحسين جودة أدائهم التدريسي. (دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١)
- يتم تشجيع هيئة التدريس على تطوير الاستراتيجيات المناسبة لتحسين أدائهم التدريسي ، وعلى الاحتفاظ بملفات توثيقية (بورنقوليو) تحتوي على الأدلة والبراهين على عمليات التقويم واستراتيجيات التحسين التي يقومون بها.

لقد كشفت الدراسة في إطارها النظري عن المعايير التي أقرتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، والتي تمثلت في أحد عشر معياراً ومؤشرات، وأهمية هذه المعايير في تطوير وتحسين العملية التعليمية ومخرجاتها، والمنهجية التي تقوم عليها ضمان الجودة من بينها توفير كادر من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك، من توافر سمات وخصائص شخصية ومهنية وأكاديمية تؤهلهم لأداء أدوارهم المتوقعة- في ضوء المعايير- بوعي وإدراك تام بمتطلبات تحقيق هذه المعايير، وتأتي الدراسة الميدانية للكشف عن واقع هذا الوعي بهذه المتطلبات الأدوار.

ثانياً : الدراسة الميدانية.

لقد كشف الإطار النظري عن أهمية الدور الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في تحقيق متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ولقد جاء الإطار الميداني لتكملة البناء وكشف الستار عن مدى وعي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والاقتراحات التي تسهم في زيادة الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير والصعوبات التي تواجههم أثناء تحقيق المعايير.

أدوات الدراسة الميدانية .

صمم الباحثان استبياناً يشمل الجوانب التالية :-

الجانب الأول ،وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير.

الجانب الثاني : وعي أعضاء هيئة التدريس بمعوقات تحقيق المعايير.

وقد مر إعداد الاستبيانات بعدة مراحل بدأت بتحليل ما وقع في يد الباحثين من دراسات وأبحاث سابقة ومراجع علمية ، ثم تم إعداد عبارات الاستبيانات، وعرضت في صورتها المبدئية على مجموعة من أساتذة التربية وعلم النفس و المرشدين الأكاديميين وتم تجميع آراء السادة المحكمين، واستبعاد العبارات غير المناسبة. وأصبحت في صورتها النهائية على صورة درجة (كبيرة ، متوسطة، ضعيفة)

أولاً : صدق الاستبانة.

١- الصدق الظاهري.

توجد العديد من الطرق لقياس الصدق إلا أن البحث الراهن استخدم صدق المحكمين ، من حيث وضوح العبارات والتعليمات وعدم حاجة بنوده إلى إجابات مطولة ، كما كانت العبارات مصاغة بأسلوب سهل وواضح وألفاظه معروفة ولا تحتتمل التأويل .

٢- الاتساق الداخلي.

وهي تقوم على حساب معامل الارتباط بين درجة الفرد على كل عبارة من عبارات الأداة والدرجة الكلية لها، وللتأكد من مدى ارتباط كل عبارات الأداة بالدرجة الكلية للمحور تم حساب معامل الارتباط من خلال عينة استطلاعية قوامها (٨٠) عضو هيئة تدريس وكانت النتائج كما هو موضح:-

جدول رقم (١)

يوضح معاملات الارتباط لكل عبارات الاستبيان

معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
.٩٣٥	٢٣	.٧٢١	١
.٩٥١	٢٤	.٨٥٤	٢
.٩٦٣	٢٥	.٨٩٧	٣
.٨٩٢	٢٦	.٩١١	٤
.٩٦٥	٢٧	.٩٢٠	٥
.٩٣٦	٢٨	.٧٣٢	٦
.٨٧٤	٢٩	.٨٦٥	٧
.٩٤٨	٣٠	.٩٥٣	٨
.٩٨٧	٣١	.٨٧٦	٩
.٨٩٢	٣٢	.٩٣٤	١٠
.٩٦١	٣٣	.٨٢١	١١
.٩٥٣	٣٤	.٨٦٥	١٢
.٩٦٥	٣٥	.٩٢٣	١٣
.٨٧٦	٣٦	.٧٥٦	١٤
.٧٨٥	٣٧	.٨٧٢	١٥
.٨٦٤	٣٨	.٧٩٨	١٦
.٩٠١	٣٩	.٨٥٢	١٧
.٧٩٨	٤٠	.٨٩٢	١٨
.٩٥٦	٤١	.٩٣٨	١٩
.٨٥٣	٤٢	.٩٢٧	٢٠
.٧٦٩	٤٣	.٨٥٦	٢١
.٨٧٣	٤٤	.٨٧٩	٢٢
.٨٩١	٤٦	.٩٣٢	٤٥
.٨٧٦	٤٨	.٧٩٨	٤٧

الجدول بين قيم معاملات ارتباط الفقرات بالدرجات الكلية التي تنتمي إليها من خلال حساب معامل ارتباط (بيرسون)، ويتضح أنها قيم عالية إذ تراوحت بين (٠.٧) و (٠.٩). وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١. مما يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بدرجة عالية من الصدق، وعليه فهي صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

ثانياً : ثبات الاستبانة.

لحساب الثبات فقد تم التحقق منه باستخدام معامل ألفا كرو نباخ.

جدول رقم (٢)

جدول يبين قيم معاملات ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة

المجال	عدد العبارات	قيم معاملات ألفا كرو نباخ
الجوانب الخاصة بالمعايير	٤٨	٠.٩٣٦١
الجوانب الخاص بالمعوقات	١٨	٠.٩٥٣٥
الاستبانات ككل	٦٦	٠.٩٤١

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرو نباخ للاستبانات الثلاث والمحور ككل معاملات ثبات مرتفعة للاستبانات الثلاث وللمحور ككل، ما يدل على ثبات الاستبانات

ثالثاً : عينة الدراسة وخصائصها.

تعد عملية اختيار العينة من العمليات الهامة التي يجب مراعاتها عند تطبيق أدوات الدراسة، بحيث تكون ممثلة للمجتمع كله المراد قياس الظاهرة فيه وإلا فقدت مصداقيتها، وتكونت عينة الدراسة من عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (١٢٠) موزعين علي كليات (المجتمع ببريدة وكلية العلوم وكلية التربية وكلية الشريعة) جامعة القصيم والجدول التالي يوضح عينة الدراسة ونسبتهم.

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة على الكليات المختلفة

النسبة	أعضاء هيئة التدريس	الكلية
١٧%	٢٠	كلية المجتمع ببريدة
٣٣%	٤٠	كلية التربية ببريدة
٢٠%	٢٥	كلية العلوم
٣٠%	٣٥	كلية الشريعة ببريدة
١٠٠%	١٢٠	المجموع

وقد تم اختيار العينة أولاً من الكليات العملية والنظرية، ثم من الكليات التي حصلت على الاعتماد الأكاديمي الدولي منها (كلية المجتمع وكلية العلوم)، وكليات في طريقها للحصول على الاعتماد الأكاديمي (كلية التربية ببريدة، كلية الشريعة ببريدة) لكي تعطي صورة صادقة عن وعي أعضاء هيئة التدريس للمعايير التي تم تطبيقها في الكليات التي حصلت على الاعتماد الدولي والمؤهلة للحصول على الاعتماد المؤسسي والكليات الأخرى التي تطبق حالياً المعايير للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

توزيع العينة حسب التصنيف الوظيفي ونوع الكلية والدورات التدريبية

٣٨	مسؤول عن الجودة
٨٢	عضو هيئة تدريس
٥٥	عدد أعضاء هيئة التدريس بالكليات المعتمدة
٦٥	عدد أعضاء هيئة التدريس بالكليات غير المعتمدة
٣٦	عدد الأعضاء الذين حصلوا على دورات كافية في المعايير
٨٤	عدد الأعضاء الذين لم يحصلوا على دورات كافية في المعايير

الجدول السابق يشير إلى توزيع العينة إلى ثلاث فئات هم التصنيف الوظيفي والمتمثلة في عضو هيئة التدريس الذي يقوم بمهامه التدريسية، وعضو هيئة التدريس المسؤول عن الجودة، ونوع الكلية من حيث حصولها على الاعتماد الأكاديمي، والكليات الساعية للحصول على الاعتماد، وعدد الدورات التدريبية التي التحق بها عضو هيئة التدريس والمتمثلة في ثلاث دورات فأكثر أو أقل، رأى الباحثان أنها قد تعطي فروقا في الوعي بالمعايير بين أعضاء هيئة التدريس.

رابعاً: المعالجة الإحصائية .

تم تفريغ بيانات الاستبيانات بعد تطبيقها على مجتمع الدراسة، ثم جدولتها وترميزها وإدخالها في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولتحليل بياناتها، وقد أعتد في تحليل البيانات والإجابة عن تساؤلات الدراسة الأساليب التالية:-

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للكشف عن دلالة الفروق تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي استخدم الباحثان اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample Test
- للكشف عن دلالة الفروق تبعاً لمتغير الدورات التدريبية في الجودة استخدم الباحثان اختبار (ف) تحليل التباين الأحادي. One Way ANOVA.
- للكشف عن دلالة الفروق تبعاً لنوع الكلية استخدم الباحثان اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample Test
- ستحل نتائج الدراسة وتفسر في ضوء الدراسات السابقة، وذلك وفقاً للمتوسطات الحسابية لكل عبارة من عبارات الاستبيان، حيث سيتم ترتيبها من حيث درجة الموافقة عليها من قبل مجتمع الدراسة بناءً على الحكم على قيم المتوسطات الحسابية، فقد استخدم التدرج التالي كمحك يمكن الكشف من خلاله عن درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة ويوضح الجدول ذلك.

جدول رقم (٤)

م	درجة الاستجابة للعبارة	المتوسط الحسابي
١	موجودة بدرجة عالية.	٣٣ و٢ فأكثر
٢	موجودة بدرجة متوسطة.	١٦٦ - إلى أقل من ٣٣ و٢
٣	موجودة بدرجة منخفضة	١ إلى أقل من ١٦٦ و١

نتائج الدراسة وتفسيرها

أولاً: نتائج الدراسة الخاصة بالوعي بالمعايير

أ- المعيار الأول : الرسالة والأهداف والغايات

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير الخاص بالرسالة والأهداف والغايات.

درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	إلى حد ما	نعم	المعيار الأول (الرسالة والغايات والأهداف)
متوسطة	0.481125	2.166667	20	60	40	١- يفهم مضمون الرسالة.
منخفضة	0.041667	1.625	65	35	20	٢- يلم بالأليات المتبعة لتحقيق أهداف ورسالة الكلية.
متوسطة	0.502309	2.083333	20	70	30	٣- يربط بين الرسالة وجميع الأنشطة الرئيسية بالكلية.
منخفضة	0.104859	1.541667	75	25	20	٤- يطور المقررات الدراسية لتحقيق رسالة الكلية.
متوسطة	0.360844	1.75	45	60	15	٥- يستنتج العلاقة بين رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها .
متوسطة	0.298161	1.833333	225	250	125	المحور ككل

يتضح من الجدول السابق ما يلي:-

- جاءت استجابة أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص المعيار الأول وهو معيار الرسالة والأهداف والغايات بدرجة متوسطة حيث حصلت على متوسط حسابي (١/٨٣) وانحراف معياري (٢٩٨و)، مما يوضح أن تحقق متطلبات المعيار الأول الخاص بوعي أعضاء هيئة التدريس برسالة الكلية وأهدافها وغاياتها جاء متوسطاً ليدل على أن درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بهذا المتطلب لا تتوافر بصورة كافية في أدائهم الأكاديمي، وقد اتفقت نتائج المحور مع نتائج دراسة (على عبد الرؤف نصار، ورمضان عبد القادر، ٢٠١٢) واختلفت مع نتائج دراسة (أحمد سالم التقي، ٢٠١٢)،

- ويمكن تفسير ذلك بأن الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير فيما يخص معيار الرسالة والأهداف والغايات لم يكن بالصورة المرجوة في ضوء ضعف اشتراك غالبية أعضاء هيئة التدريس في صياغة رؤية أو رسالة الكلية أو الجامعة أو اشتقاق الأهداف والغايات التي تطمح الكلية أو الجامعة إلى بلوغها والاقتصر على مجموعة من الخبراء والاستشاريين في وضع هذه الصيغ دون أن يلم أعضاء هيئة التدريس بمضمونها أو آليات تحقيقها.

ب - النتائج الخاصة بالمعيار الثاني : التعليم والتعلم المحور الأول : (نواتج التعلم)

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معيار التعليم والتعلم (المؤشر الأول نواتج التعلم)

المؤشر الأول (نواتج التعلم)	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١- يعد توصيفا للمقرر وفق نماذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.	65	35	20	2.375	0.751157	كبيرة
٢- يشتمل مصفوفة توزيع أهداف المقرر التعليمية ومخرجات التعلم للمقرر.	29	63	28	2.008333	0.411158	متوسطة
٣- يطبق أدوات القياس المناسبة لتحقيق مخرجات التعلم.	56	37	28	2.25	0.594652	متوسطة
٤- يضع مصفوفة توضح تحقق نواتج التعلم المستهدفة.	29	67	24	2.041667	0.459947	متوسطة
٥- يحدد إحصائية لنتائج أداء الطلاب المتوقع مقارنة بالأداء الفعلي.	63	37	20	2.358333	0.719294	كبيرة
٦- ينع في أساليب القياس المستخدمة للمقرر في ضوء مخرجاته التعليمية للمقرر.	38	66	16	2.183333	0.520239	متوسطة
٧- يستنبط تحسينات لأدوات القياس نفسها أو للمقرر في ضوء نتائج الطلاب.	13	34	73	1.5	0.15298	منخفضة
٨- يختار محتوى المقرر في ضوء نواتج التعلم المستهدفة.	58	33	29	2.241667	0.627845	متوسطة
المحور ككل	351	372	238	2.119792	0.529659	متوسطة

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص واعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق أحد مؤشرات المعيار الثاني (معيار التعليم والتعلم) وهو المؤشر الأول (نواتج التعلم) بدرجة متوسطة حيث حصلت على متوسط حسابي (2,11979) وانحراف معياري (529659,) مما يدل على أن درجة الوعي لم تكن عالية وبالصورة المرجوة من أعضاء هيئة التدريس بالرغم من تواجد بعضهم في كليات حصلت على الاعتماد الدولي. وقد اتفقت مع نتائج دراسة (علي عبد الرؤف نصار، ورمضان عبد القادر، ٢٠١٢) ودراسة (عدنان الورثان، أحمد عبد الفتاح تركي، ٢٠١٣) واختلفت مع نتائج دراسة (أحمد سالم التقي، ٢٠١٢)، ودراسة (معزوز جابر علاونة، ٢٠٠٨).

- جاء واعي أعضاء هيئة التدريس ببعض المتطلبات متحققاً بدرجة عالية منها العبارة رقم (١) والعبارة رقم (٥) والمتمثلة في قيام أعضاء هيئة التدريس بتوصيف المقرر وفق النماذج التي أعدتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي والذي أضحى ملزماً من جميع أعضاء هيئة التدريس بكل الكليات تقديمه للجان الجودة بالقسم وللجان الجودة بالكلية. وأيضاً من ضمن المتطلبات المكلف بها أعضاء هيئة التدريس تقديمه الأداء المتوقع من خلال معرفة درجة أداء الطلاب الفعلية والدرجة الموضوعية مسبقاً أو المتوقع تحقيقها ووضع آليات وأساليب للوصول للأداء المتوقع.

- جاء واعي أعضاء هيئة التدريس بدرجة منخفضة فيما يتمثل بمتطلب إدخال التحسينات على أدوات القياس المستخدمة أو تعديل مفردات المقررفي ضوء نتائج الطلاب، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يعتمدون على أساليب تقويم تكاد تكون موحدة أو منهجية متكررة وضعها بنفسه أو من خلال القسم وتظل مستمرة لفترات طويلة من السنوات، فإنه وبالرغم من اختلاف النتائج بين مستويات الطلاب من عام لآخر إلا أنه تظل الأداة ثابتة والمنهجية غير معدلة أو محدثة ومستمرة لجميع الطلاب على مختلف السنوات الدراسية الجامعية.

المحور الثاني : (المساعدات التعليمية للطلاب)

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معيار التعليم والتعلم (المؤشر الثاني المساعدات التعليمية للطلاب)

المؤشر الثاني (المساعدات التعليمية للطلاب)	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١- يتواجد في أوقات كافية ومحددة في جدول لتقديم المشورة والإرشاد.	70	30	20	2.416667	0.834721	كبيرة
٢- يقدم دروساً إضافية مناسبة لمساعدة الطلاب وضمان فهمهم.	57	29	34	2.191667	0.609664	متوسطة
٣- يتابع مدى تقدم أداء الطلاب بشكل فردي.	33	67	20	2.108333	0.48665	متوسطة
٤- يتتبع معدل التقدم الدراسي للطلاب من سنة إلى أخرى.	18	33	69	1.575	0.066144	منخفضة
٥- يقدم المساعدة للطلاب الذين يواجهون صعوبات في إكمال البرنامج الدراسي.	65	37	18	2.391667	0.753894	كبيرة
٦- يرشد طلابه (للمراجع ومصادر المعلومات) المهمة للمقرر.	77	23	20	2.475	0.958768	كبيرة
٧- يحرص على بناء صداقة أكاديمية مع طلابه.	80	30	10	2.25	1.089725	كبيرة
المحور ككل	400	249	198	2.33119	0.685652	كبيرة

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق أحد مؤشرات المعيار الثاني (معيار التعليم والتعلم) وهو المؤشر الثاني (تقديم المساعدات التعليمية للطلاب) بدرجة عالية، حيث حصل على متوسط حسابي (2,33119) وانحراف معياري (685652)، مما يدل على حرص أعضاء هيئة التدريس على تقديم كافة أشكال المساعدات التعليمية والإرشادية للطلاب. وقد انفتحت مع نتائج دراسة (أحمد سالم النقي، ٢٠١٢) و(دراسة معزوز علوانة، ٢٠٠٨) التي أكدوا على أن درجة أداء أعضاء هيئة التدريس جاءت بصورة عالية، وأن لديهم وعياً كافياً بأهمية تقديم المساعدات التعليمية والتربوية للطلاب، على حين اختلفت مع نتائج دراسة (عدنان الورثان، أحمد تركي، ٢٠١٣) ودراسة (علي عبد الرؤف، رمضان عبد القادر، ٢٠١٢).

- حصلت العبارة رقم (1) والمتمثلة في التواجد في المواعيد المحددة لتقديم المشورة والمساعدات للطلاب على أعلى متوسط حسابي (2,4166)، ويمكن تفسير ذلك في ضوء وعي أعضاء هيئة التدريس بضرورة توفر هذا المطالب نتيجة حرص إدارة كل كلية على ضرورة تحديد كل عضو هيئة تدريس ساعات مكتبية وساعات إرشادية ضمن جدولته الدراسي، كما يعلن ذلك للطلاب من خلال وضع الأيام والساعات المحددة لمقابلة الطلاب وتوضع على غرف ومكاتب أعضاء هيئة التدريس بالكلية.

- حصلت العبارة رقم (5) والمتمثلة بتقديم المساعدة للطلاب المتعثرين في إكمال برنامجهم الدراسي على ثاني أكبر متوسط حسابي (2,391667)، مما يدل على وعي أعضاء هيئة التدريس برسالتهم التعليمية والتربوية والإرشادية تجاه فئة الطلاب المتعثرين أكاديمياً، وحرصهم على تقديم المساعدة اللازمة لهم سواء كانت تتعلق بتحصيلهم الدراسي أو أولئك الذين يعانون من مشكلات اجتماعية أو أسرية أو نفسية وهذه الفئة تجد الرعاية الكافية من إدارات جميع الكليات بالجامعة حيث يفعل الإرشاد الطلابي والأكاديمي، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بالإشراف على مجموعة من الطلاب من بداية التحاقهم بالجامعة إلى أن يتخرجوا.

- جاء وعي أعضاء هيئة التدريس بمؤشر تتبع تقدم أو تعثر الطلاب خلال سنواتهم الدراسية بدرجة ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تركيز أعضاء هيئة التدريس بمستوى الطلاب في السنة الدراسية التي يدرس فيها فقط، ولا يتعامل مع الطلاب من خلال سجلهم الأكاديمي خلال السنوات السابقة ليتمكن من معرفة مدى التقدم أو التعثر ومن ثم يضع آلية لمساعدة الطلاب على مسايرة التقدم أو تقليل التعثر.

المحور الثالث: (جودة التدريس)

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معيار التعليم والتعلم (المؤشر الثالث جودة التدريس)

المؤشر الثالث (جودة التدريس)	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١- يعرف طلابه بمتطلبات لمقرر.	66	33	21	2.375	766621	كبيرة
٢- يدرس مقررات تتسق مع المفردات المعطاة للطلبة وتوصيف المقرر.	64	37	19	2.375	0.736593	كبيرة
٣- يزود الكتب المقررة بالمراجع الحديثة في حقول التخصص.	67	33	20	2.391667	0.783968	كبيرة
٤- يطبق استطلاع آراء الطلاب عند تقييم المقرر والتدريس.	19	34	67	1.6	0.05069	منخفضة
٥- يدخل التعديلات المناسبة على خطط تدريس المقرر بناء على ما تظهره تقارير المقرر.	20	69	31	1.908333	0.461153	متوسطة
٦- يعالج الأخطاء الشائعة في نتائج الاختبارات أولاً بأول.	23	62	35	1.9	0.374259	متوسطة
٧- يظهر في أدائه الاطلاع المستمر بأحدث التطورات في حقول التخصص.	59	36	25	2.283333	0.64852	متوسط
٨- يصنف الأهداف التدريسية بما يتوافق مع قدرات الطلاب، خبرتهم السابقة.	24	23	73	1.591667	0.127566	منخفضة
٩- بنوع الأنشطة التدريسية ومواد التعلم بما يتوافق وحاجات الطلاب وطبيعة المقرر.	19	75	26	1.941667	0.537764	متوسطة
١٠- يفاضل بين استراتيجيات التدريس لتحقيق أهداف المقرر.	64	31	25	2.325	0.730915	متوسطة
١١- يحرص على تقديم المقررات الدراسية والاختبارات إلكترونياً.	27	64	29	1.983333	0.412675	متوسطة
١٢. التزم دائماً بموضوعات المحاضرات للمقرر الذي أقوم بتدريسه.	87	23	10	2.641667	1.131013	كبيرة
١٣- أوظف تقنيات التعليم في تدريس المقررات.	67	33	20	2.391667	0.783968	كبيرة
المحور ككل	606	553	401	2.13141	0.580439	متوسطة

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص واعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق أحد مؤشرات المعيار الثاني (معيار التعليم والتعلم) وهو المؤشر الثالث (جودة التدريس) بدرجة متوسطة حيث حصلت على متوسط حسابي (2,1314) وانحراف معياري (580439,) مما يدل على أن درجة الوعي لم تكن عالية وبالصورة المرجوة من أعضاء هيئة التدريس نتيجة تكليفهم بأداء بعض المهام المستحدثة والتي تعد من متطلبات الاعتماد الأكاديمي والتي تحتاج لتدريب لاكتساب مهارتها. وقد انفتحت مع دراسة (كوريا وآخرون، ٢٠١٠) التي أكدت على قلة الوعي لدى بعض أعضاء هيئة التدريس وضعف مساهمتهم لمتطلبات المعايير واتباع الأساليب التدريسية التقليدية.
- جاءت العبارات أرقام (١,٢,٣,١٢,١٣) متحققة بدرجة كبيرة لأداء أعضاء هيئة التدريس، مما يدل على وعيهم وإدراكهم بأهمية معرفة الطلاب بمتطلبات المقرر من حيث التعرف على أهداف المقرر والموضوعات التي تتم دراستها والأنشطة المصاحبة لها والتكاليف المطلوبة من الطلاب، والمنهجية المتبعة. وأيضاً تحديث المنهج المقرر في ضوء متطلبات المعايير وتزويده بأحدث المراجع في حقول التخصص، واستحداث موضوعات تتناول مهارات التفكير العليا كالتفكير الابتكاري والإبداعي.
- جاء التزامهم بتدريس موضوعات المحاضرة والمتسقة مع توصيف المقرر والمعتمدة من قبل مجلس القسم حسب الخطط الموضوعية لتحقيق أهداف المقررات لضمان اكتساب الطلاب جميع المهارات المطلوبة سواء معرفية أو مهارية أو وجدانية، مستعيناً بتقنيات التعليم الحديثة وتوظيفها في تحقيق الأهداف المرجوة.
- جاء واعي أعضاء هيئة التدريس بدرجة منخفضة فيما يتمثل بمتطلب تصنيف الأهداف واختيار المحتوى بما يتوافق مع قدرات الطلاب واستعداداتهم والفروق الفردية وخبراتهم السابقة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ضعف قيام أعضاء هيئة التدريس بعمل استطلاعات رأي الطلاب فيما يرغبون في دراسته، وما يتوافق مع حاجاتهم، أوفي تقييم المقرر وطريقة التدريس المتبعة ومدى مناسبتها مع مستويات الطلاب المختلفة وإدخال التعديلات المناسبة في ضوء ما يظهره استطلاعات الرأي.

المحور الرابع : (تقويم البرامج والطلاب)

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معيار التعليم والتعلم (المؤشر الرابع تقويم البرامج والطلاب)

درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	إلى حد ما	نعم	المؤشر الرابع (تقويم البرامج والطلاب)
منخفضة	0.120281	1.541667	70	35	15	١. يعد تقريراً عن فعالية الاستراتيجيات التي خطط لها.
متوسطة	0.436447	1.875	34	67	19	٢- ينوع في الآليات تقييم أداء الطلاب بما يتناسب مع أنماط التعلم المطلوبة.
كبيرة	0.940092	2.541667	11	33	76	٣- يكشف عن إجراءات التقييم للطلاب عند بداية تدريس المقررات.
كبيرة	0.818663	2.425	18	33	69	٤- يعطي تغذية راجعة للطلاب حول أدائهم ونتائج تقييمهم.
متوسطة	0.525551	1.983333	24	74	22	٥- يساهم في بناء أدوات للتقويم.
كبيرة	0.886642	2.458333	18	29	73	٦- يطبق مقاييس التقويم الذاتي للمقرر.
منخفضة	0.23199	1.375	85	25	10	٧- يبتكر أساليب جديدة للتقويم مرتبطة بأهداف المقرر.
منخفضة	0.23955	1.408333	79	33	8	يصمم استبانة تقييم الطلاب للمقرر.
متوسطة	0.524902	1.951042	339	329	292	المحور ككل

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق أحد مؤشرات المعيار الثاني (معيار التعليم والتعلم) وهو المؤشر الرابع (تقويم البرامج والطلاب) بدرجة متوسطة حيث حصلت على متوسط حسابي (1,9 5104) وانحراف معياري (524902,) مما يدل على أن درجة الوعي لم تتحقق بما يتوافق مع المأمول ومتطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد، مما يوضح أنه مازال بعض أعضاء هيئة التدريس يمارسون الأساليب التقليدية في التقويم، والبحث عن أساليب مبتكرة مازال محدودًا. وقد اتفقت مع دراسة (كوريا وآخرون ، ٢٠١٠).

- جاءت العبارات أرقام (٣, ٤, ٥) متحققة بدرجة كبيرة لأداء أعضاء هيئة التدريس، مما يدل على وعيهم وإدراكهم لضرورة كشف إجراءات التقييم للطلاب حتى يؤهلهم للمهام والتكليفات والواجبات المطلوبة منهم في ضوء نواتج التعلم المستهدفة، ويعزز ذلك بتغذية راجعة للطلاب حول أداء ونتائج تقييمهم، وإدخال التعديلات المناسبة ومعالجة الأخطاء عند طلابه.

- درجة وعي أعضاء هيئة التدريس ببعض مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالمؤشر الرابع "تقويم البرامج والطلاب" جاء ضعيفاً، فيما يتمثل في قدرته على تصميم أساليب تقويم جديدة مرتبطة بالمقرر، أو تصميم استبانة تقييم المقرر أو استطلاع رأي الطلاب حيال مناسبة المقرر واستراتيجيات التدريس وفعالية الأنشطة المصاحبة بما يتوافق وحاجات الطلاب وأنماط التعلم المطلوبة.

المحور الخامس : (تطوير المقرر)

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة لوعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معيار التعليم والتعلم (المؤشر الخامس تطوير المقرر)

درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	إلى حد ما	نعم	المحور الخامس (تطوير المقرر)
متوسطة	0.449099	1.883333	33	68	19	١- يعيد صياغة الخطط في توصيف المقرر .
متوسطة	0.71458	2.325	24	33	63	٢- يختار إستراتيجيات التدريس التي تم التركيز عليها في المقرر .
منخفضة	0.230187	1.375	86	23	11	٣- ينقح المحتوى حسب الإستراتيجيات في توصيفات المقرر .
كبيرة	0.804386	2.433333	16	36	68	٤- يُدخل التعديلات اللازمة في محتوى المقرر لضمان جودته .
منخفضة	0.162518	1.458333	78	29	13	٥- يحلل أدوات التقويم للاستفادة منها في تطوير مقرر
منخفضة	0.120281	1.541667	70	35	15	٦- يوظف نتائج الاختبارات في تحسين أدائه التدريسي .
منخفضة	0.259852	1.341667	89	21	10	٧- يطور أساليب التدريس لتتناسب ومتطلبات المعايير .
منخفضة	0.24618	1.55952	396	247	199	المحور ككل

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق أحد مؤشرات المعيار الثاني (معيار التعليم والتعلم) وهو المؤشر الخامس (تطوير المقرر) بدرجة ضعيفة حيث حصلت على متوسط حسابي (1,55952) وانحراف معياري (24618,) مما يدل على ضعف درجة الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بمجال تطوير المقررات، وقد اتفقت مع نتائج دراسة (حياة بنت محمد سعد الحربي، ٢٠١١) التي أكدت على ضعف الوعي لأعضاء هيئة التدريس ببعض متطلبات المعايير الخاصة بتطوير المقررات، واختلفت مع نتائج دراسة (معزوز علاونة، ٢٠٠٨) التي أكدت على وحي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات معايير الجودة والاعتماد، ويمكن تفسير ذلك الضعف في عدة نقاط منها :
- عضو هيئة التدريس ملتزم بموضوعات أعدت مسبقاً ومن سنوات سابقة من قبل مجلس القسم وقد يكون لم يشارك في وضعها فكيف يختار إستراتيجيات تدريس لمقرر أو أساليب حديثة لمقرر لم يعده مسبقاً.
- عضو هيئة التدريس لديه أكثر من مقرر وقد يصل العبء التدريسي أو قد يتعدى (٢٠) ساعة أسبوعياً فكيف له أن يجد الوقت الكافي لتطوير وتحديث مقرراته.
- كثير من أعضاء هيئة التدريس المتعاقدين لديهم مهام إدارية كثيرة كأن يكون مشتركاً في أكثر من لجنة سواء على مستوى القسم أو الكلية وقد لا يجد الوقت اللازم للمواعاة بين متطلبات تطوير المقررات ومتطلبات العمل الإداري.
- ضعف التعاون والعمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتطوير المقرر أو استحداث أساليب وطرق تدريس مبتكرة أو أساليب تقويم حديثة لأن التطوير يتطلب فريق عمل .
- بعض أعضاء هيئة التدريس لا يعتد بالتقويم الذاتي لتحسين الأداء الأكاديمي والتدريسي له مثل تحليل نتائج اختبارات الطلاب وربطها بمناسبة طريقة التدريس والأساليب التدريسية والأنشطة المقدمة لتحسن نتائج الطلاب، وقد يحلل نتائج الطلاب ضعيفي التحصيل في ضوء انخفاض مستواهم التحصيلي فقط دون إدخال التعديلات اللازمة في محتوى المقرر وطريقة تدريسه والآليات المتبعة لتناسب مع مستويات الطلاب وحاجاتهم من جهة ومتطلبات المعايير من جهة أخرى.

ثانياً: النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير في إدراكهم لمعوقات تحقيق المعايير؟

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تقديرات أفراد الدراسة للمعوقات

المعوقات	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعوق
قلة اهتمام الكلية بنشر ثقافة المعايير والممارسات التطبيقية لها.	31	67	23	2.083333	0.467732	متوسطة
ضعف إلمام أعضاء هيئة التدريس بالإستراتيجيات المناسبة لتحقيق رسالة الكلية.	65	34	21	2.366667	0.750108	كبيرة
قلة قناعة أعضاء هيئة التدريس بجدوى نظام المعايير ومقاومتهم له.	13	34	73	1.5	0.15298	منخفضة
ضعف الاهتمام من قبل الكلية بتقييم الأداء التدريسي في ضوء المعايير.	38	66	16	2.183333	0.520239	متوسطة
قلة توظيف التقنيات الحديثة في تطوير الأداء التدريسي.	23	69	28	1.958333	0.463256	متوسطة
يحرص أعضاء هيئة التدريس على استخدام أساليب تدريس تقليدية لا تناسب متطلبات المعايير.	18	73	29	1.908333	0.513453	متوسطة
قناعة أعضاء هيئة التدريس بأن الجودة والمعايير تهتم بتوثيق الأوراق والمستندات فقط.	21	76	23	1.983333	0.550274	متوسطة
يعتمد أعضاء هيئة التدريس على وسائل تقييم لا تتناسب مع مؤشرات المعايير.	76	23	21	2.458333	0.941568	كبيرة
ضعف استخدام الأساتذة لإستبيانات والمصفوفات واستطلاع الرأي في عملية التقييم.	84	23	21	2.658333	1.056407	كبيرة
قلة الورش التدريبية المقدمة للأساتذة في مجال المعايير.	20	78	22	1.983333	0.575503	متوسطة
قلة الإمكانات المتوفرة في الكلية(معامل – قاعات – تجهيزات) المتعلقة بمتطلبات المعايير.	25	74	21	2.033333	0.531137	متوسطة
ضعف الاعتماد على ما يظهره تقارير المقرر لإدخال التعديلات اللازمة في محتوى المقرر.	33	65	22	2.091667	0.463406	متوسطة
تعتمد الكلية على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس المكلفين بأعمال الجودة والاعتماد.	88	23	9	2.658333	1.148258	كبيرة
تكليف أعضاء هيئة التدريس بملفات المعايير دون إعداد مسبق لهم.	72	33	15	2.475	0.870704	كبيرة
قلة عقد ورش عمل بالأقسام عن الاعتماد والجودة بالأقسام كل على حدة.	69	34	17	2.433333	0.819482	كبيرة
قلة إلمام أعضاء هيئة التدريس بمجالات ومؤشرات المعايير.	84	21	15	2.575	1.081184	كبيرة
قلة برامج التنمية المهنية المقدمة لتهيئتهم للمعايير.	21	68	31	1.916667	0.44848	متوسطة
ضعف الربط بين مهام لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم ولجنة الجودة على مستوى الكلية.	75	26	19	2.466667	0.922042	كبيرة
المحور ككل	856	887	426	2.207407	0.682012	متوسطة

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

- جاءت تقديرات أفراد العينة للمحور ككل فيما يخص درجة توافر معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بوجودها بدرجة متوسطة حيث حصلت على متوسط حسابي (2,204707) وانحراف معياري (682012,)، وقد اتفقت نتائج هذا المحور مع دراسة (عدنان الورثان ، أحمد عبد الفتاح تركي، ٢٠١٣) في أن وجود المعوقات للمحور ككل جاء متوسطاً، واختلفت مع دراسة (سحر خلف الدين، ٢٠١٣) التي أكدت على أن التحديات والمعوقات كانت عالية، ودراسة (أحمد سالم التقي، ٢٠١٢) التي أوضحت أن توافر معوقات المعايير كانت عالية، ودراسة (هاو، ٢٠٠١)، ودراسة (ديمان، ٢٠٠٠) الذين أكدوا على توافر المعوقات بصورة كبيرة.

ويمكن تصنيف المعوقات على النحو التالي :-

- جاءت العبارة "تعتمد إدارة الكلية على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس المكلفين بأعمال الجودة" من أهم المعوقات التي تعوق وحي باقي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق المعايير حيث تدار ملفات الجودة والمعايير في غرف الجودة دون مشاركة باقي الأعضاء، أو تكليفهم بملفات المعايير وإنجازها دونوعي وإدراك وفهم تام لهذه المهام مما يظهر بعض الملاحظات في أداء وممارسة أعضاء هيئة التدريس لتحقيق مؤشرات المعايير من قبل المراجعين للجودة، مما يعوقها من الحصول على الاعتماد أو تأخذ وقتاً أطول للحصول عليه.

- " ضعف تحديد الاختصاصات وتداخلها بين مهام لجان الجودة على مستوى الكلية ولجان الجودة على مستوى القسم وضعف التنسيق بينهم" وقد انعكس ذلك على وضوح الرؤية لدى أعضاء هيئة التدريس المكلفين بإنجاز أعمال اللجنة الكلية ولجنة الجودة بالقسم، وهناك لجان ووحدات بالكلية أحدهما يتعامل مباشرة بلجان الجودة بالكلية وأخرى تتعامل مع لجان القسم دون معرفة أسباب ذلك مما ساهم في غموض الرؤية لدى أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة لندرة قيام لجان الجودة بالكلية أو لجان الجودة بالقسم بعمل دورات وورش عمل منتظمة لتهيئة أعضاء التدريس وتوعيتهم بمتطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد مما ساهم بشكل كبير في ضعف إلمام أعضاء هيئة التدريس بمجالات ومؤشرات المعايير.

- جاءت عبارة :تكليف بعض أعضاء هيئة التدريس بملفات الجودة والمعايير دون إعداد مسبق لهم " من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في ظهور الملاحظات على الأداء وقلّة وعيهم بتحقيق مؤشرات المعايير وهي كثيرة وأيضاً تفعيل الممارسات وذلك لكل معيار من المعايير.

- جاءت عبارة "قلة إلمام أعضاء هيئة التدريس بمجالات المعايير ومؤشراتها" مؤثرة بدرجة كبيرة وهي ترتبط بالعبارة السابقة لكن العبارة السابقة تخص المسؤولين عن الجودة أما هذه العبارة تخص باقي أعضاء هيئة التدريس ويمكن تفسير ذلك في ضوء قلة الدورات التدريبية وورش العمل المقدمة لأعضاء هيئة التدريس في مجال المعايير.

- جاءت عبارة "ضعف إلمام أعضاء هيئة التدريس بالإستراتيجيات والآليات المناسبة لتحقيق رسالة الكلية وتقويم الأداء التدريسي" من المعوقات المؤثرة في تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد، ويمكن تفسير ذلك في ضوء اعتماد أعضاء هيئة التدريس على وسائل تقويم لا تتناسب مع مؤشرات المعايير، و ضعف استخدام الأساتذة (الاستبيانات والمصفوفات واستطلاع الرأي) في عملية التقويم.

رابعاً : النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل "هل هناك فروق في وعي أعضاء التدريس بمتغير (التوصيف الوظيفي - نوع الكلية - الدورات التدريبية في الجودة) بمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

أ- متغير التوصيف الوظيفي

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة في تقديرات أفراد العينة تبعا لمتغير التوصيف الوظيفي

محاور الاستبانة	المتغيرات	عدد الافراد	المتوسط	الانحراف	ت	الدلالة
محور الرسالة والأهداف	عضو هيئة تدريس	38	17.938	4.568	3.514	0.0124
	مسئول الجودة	82	18.472	3.241		
محور التعليم والتعلم	عضو هيئة تدريس	38	23.4587	3.5742	2.571	0.0249
	مسئول الجودة	82	22.657	3.1158		
محور المعوقات	عضو هيئة تدريس	38	28.471	5.413	1.942	0.0475
	مسئول الجودة	82	26.942	4.279		
المحور ككل	عضو بكلية معتمدة	38	69.8677	13.5552	2.675667	0.028267
	بكلية غير معتمدة	82	68.071	10.6358		

يتضح من الجدول السابق ما يلي : -

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التصنيف الوظيفي بين مسؤولي الجودة وأعضاء هيئة التدريس حيث كان مستوى الدلالة أقل من (05). لصالح مسؤولي الجودة، وقد اتفقت مع نتائج دراسة (عدنان الورثان، احمد تركي، ٢٠١٣) في وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة أعضاء هيئة التدريس والمعنيين بالجودة في وعيهم بمتطلبات المعايير وإدراكهم للمعوقات وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة (حمد عبد الله، القمزي، ٢٠١٠) التي أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مسؤولي الجودة وأعضاء هيئة التدريس.

- ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن هذه الفروق تبدو منطقية ومتوقعة نتيجة الاعتقاد السائد لدى الأوساط الجامعية بأن الجودة ومعاييرها يقع تحقيقها على عاتق مسؤولي الجودة فهم أكثر دراية بمتطلباتها نتيجة أنهم المسؤولون أمام إدارة الكلية والمراجعين عن استكمال واستيفاء ملفات الجودة ومعاييرها ومؤشراتها، وأيضاً نتيجة حصولهم على دورات تدريبية مكثفة في مجال المعايير مما يجعلهم أكثر وعياً وتحقيقاً لمتطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي خاصة أنهم بالإضافة إلى عملهم بالجودة فهم يقومون بالتدريس الأمر الذي يمكنهم من أداء أدوارهم الأكاديمية بإدراك ووعي، على عكس باقي أعضاء هيئة التدريس الذين قد لا تتاح لهم فرص الالتحاق بهذه الدورات التي ينفذها مركز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعة، كما أن لجان الجودة بالقسم أو لجان الجودة بالكلية ليس لديها خطة معلنة بالدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بحيث يتمكن جميع أعضاء هيئة التدريس من الاطلاع والتدريب على متطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد.

ب- متغير نوع الكلية.

جدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة في تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير نوع الكلية.

الدلالة	ت	الانحراف	المتوسط	عدد الأفراد	المتغيرات	محاور الاستبانة
0.152	1.572	2.917	13.62	55	عضو بكلية معتمدة	محور الرسالة والأهداف
		3.214	12.47	65	بكلية غير معتمدة	
0.319	1.092	7.94	33.02	55	عضو بكلية معتمدة	محور التعليم والتعلم
		6.42	35.7	65	بكلية غير معتمدة	
0.028	2.527	4.651	19.567	55	عضو بكلية معتمدة	محور المعوقات
		3.246	18.411	65	بكلية غير معتمدة	
0.0815663	1.730333	15.508	66.207	55	عضو بكلية معتمدة	المحور ككل
		12.88	66.581	65	بكلية غير معتمدة	

يتضح من الجدول السابق ما يلي : -

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير نوع الكلية بين الكليات المعتمدة (كلية المجتمع وكلية العلوم) والكليات غير المعتمدة (كلية التربية وكلية الشريعة) في وعيهم لمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالرغم من أن المفترض بأن يكون أعضاء هيئة التدريس بالكليات المعتمدة أكثر وعياً بالمعايير من الكليات غير المعتمدة، ولكن النتائج توافق الواقع وليس المأمول والذي يشير إلى أنه لا توجد فروق كبيرة بينهم نتيجة تركيز أعمال الجودة على فئة محدودة من أعضاء هيئة التدريس هي المسؤولة عن توثيق الأوراق والمستندات التي تتطلبها المعايير وربما لا يتاح لكثير من أعضاء هيئة التدريس الاطلاع على مثل هذه المتطلبات والباحثان من كليتين مختلفتين إحداهما معتمدة والأخرى غير معتمدة ويكاد يكون معرفتهما بالمعايير متقاربة إلى حد كبير.

ج- متغير الدورات التدريبية.

جدول (١٣)

قيمة (ف) ومستوى الدلالة بين تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير الدورات التدريبية في الجودة

محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات التباين	متوسط المربعات	درجات الحرية	ف	الدلالة
محور الرسالة والأهداف	بين المجموعات	26.045	2	13.0225	2.317946	0.001
	داخل المجموعات	657.32	117	5.61812		
محور التعليم والتعلم	بين المجموعات	31.645	2	15.8225	0.514414	0.542
	داخل المجموعات	3598.72	117	30.75829		
محور المعوقات	بين المجموعات	39.405	2	19.7025	1.25677	0.127
	داخل المجموعات	1834.22	117	15.67709		
المحور ككل	بين المجموعات	97.095	2	48.5475	0.932646	0.082
	داخل المجموعات	6090.26	117	52.0535		

يتضح من الجدول السابق ما يلي :-

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص متغير الدورات التدريبية بالمعايير وقد انفتحت مع نتائج دراسة (أحمد فريد عبد الشافي ، ٢٠٠٩) ، ودراسة (عدنان الورثان ، أحمد تركي، ٢٠١٣) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة الوعي بمتطلبات المعايير وإدراكهم للمعوقات وقد عزوا ذلك إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس سواء حصلوا على دورات تدريبية في الجودة والمعايير أو لم يحصلوا عليها يفتقدوا لكثير من الوعي بمتطلبات المعايير يمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلي :-

- عدم كفاية الدورات التدريبية والورش التعليمية المقدمة لكل أعضاء هيئة التدريس في مجال المعايير المقدمة من الجامعة والتركيز على فئة محدودة من أعضاء هيئة التدريس.
- هذه الدورات قد تتسم في أغلب محتواها على الشكلية والنمطية بحيث لا تحدث فروق واضحة لدى من حصل على هذه الدورات.
- قلة متابعة وتنفيذ وتطبيق ما تم تدريبهم عليه في كلياتهم.
- ضعف تفعيل لجان الجودة بالقسم أو الكلية لنتائج الدورات والورش التدريبية في زيادة وحي أعضاء هيئة التدريس بمعايير ضمان الجودة والاعتماد.

خلاصة النتائج.

- أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية : -
- ١- وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق رسالة الكلية وأهدافها وغاياتها جاء متوسطاً.
 - ٢- وعي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المؤشر الأول(نواتج التعلم) للمعيار الثاني (التعليم والتعلم) في أدائهم جاء بدرجة متوسطة.
 - ٣- وعي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المؤشر الثاني(تقديم المساعدات التعليمية للطلاب) للمعيار الثاني (التعليم والتعلم) في أدائهم جاء متحققاً بدرجة عالية.
 - ٤- وعي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المؤشر الثالث(جودة التدريس) للمعيار الثاني (التعليم والتعلم) في أدائهم جاء بدرجة متوسطة.
 - ٥- وعي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المؤشر الرابع(تقويم برامج الطلاب والمقرر) للمعيار الثاني (التعليم والتعلم) في أدائهم جاء بدرجة متوسطة.
 - ٦- وعي أعضاء هيئة التدريس بتحقيق المؤشر الخامس(تطوير المقرر) للمعيار الثاني (التعليم والتعلم) في أدائهم جاء بدرجة ضعيفة.
 - ٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التصنيف الوظيفي بين مسؤولي الجودة وأعضاء هيئة التدريس.
 - ٨- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير نوع الكلية بين الكليات المعتمدة (كلية المجتمع وكلية العلوم) والكليات غير المعتمدة (كلية التربية وكلية الشريعة) في وعيهم لمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 - ٩- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص متغير الدورات التدريبية بالمعايير.

التصور المقترح.

تصور مقترح لخطة إستراتيجية لزيادة وعي أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد.

البحث يهدف لوضع خطة إستراتيجية مبسطة على مستوى جامعة القصيم من شأنها رفع مستوى الوعي لأعضاء هيئة التدريس بمتطلبات المعايير ويلزم ذلك تحديد الإجراءات التالية:-

١- نقاط القوة.

- بذل جامعة القصيم جهودًا كبيرة لتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد.
- حصول بعض الكليات على الاعتماد الأكاديمي الدولي.
- وجود بنية معلوماتية حديثة بالجامعة.
- استعداد الجامعة لتوفير الدعم المادي لتحقيق المعايير.
- توافر مراكز لضمان الجودة والاعتماد بالجامعة.
- تدريب الكثير من أعضاء هيئة التدريس على المعايير.
- الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

٢- نقاط الضعف.

- مقاومة بعض أعضاء هيئة التدريس للجهود المبذولة في تدريبهم على المعايير وتطبيقاتها.
- بعض المفاهيم الخاطئة عن الجودة والمعايير تؤدي إلى خطأ في التطبيق وتوفير المتطلبات.
- ضعف التهيئة والتوعية لأعضاء هيئة التدريس غير المكلفين بأعمال الجودة بالمعايير ومؤشراتها ومتطلبات تحقيقها.
- قلة فعاليات دورات التنمية المهنية المرتبطة بالمعايير.
- قلة التزام بعض أعضاء هيئة التدريس بمعايير ضمان الجودة والاعتماد أو تأديتها دون وعي وإدراك.

٣- الفرص .

- انتشار ثقافة التطوير والجودة بجامعة القصيم.
- وجود كليات حصلت على الاعتماد متمثلة في أربع كليات تكون حافزاً لباقي الكليات.
- توافر التمويل ورصد ميزانية كبيرة من وزارة التعليم العالي للاعتماد.
- وجود بنية معلوماتية جيدة بالجامعة.
- وجود مجموعة متميزة ونخبة من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في مجال المعايير تم انتقاؤها من جميع البلدان.
- توافر الإمكانيات والبنية التحتية اللازمة لتطبيق المعايير.

٤- التهديدات .

- حدة المنافسة بين الجامعات السعودية للحصول على الاعتماد مما يتطلب جهوداً كبيرة في ظل هذا التنافس.
- ضعف التصنيف لجامعة القصيم من بين جامعات المملكة نتيجة لحداتها.
- التوسع في القبول للطلاب بجميع كليات الجامعة.
- التفاوت في الميزانية المعتمدة لجامعة القصيم مقارنة ببعض الجامعات المرموقة بالمملكة الساعية للاعتماد.

الاجراءات والمقترحات .

- تدريب قيادات وإدارات الجامعة على كافة مستوياتها على معايير ضمان الجودة والاعتماد لزيادة معرفتهم وفهمهم لمتطلبات تحقيقها، ومن ثم توفير الإمكانيات اللازمة من أجل ترسيخ ثقافة المعايير بكافة أعمال العمل الجامعي.
- وضع آليات للتواصل مع منسوبي الجامعة وخاصة أعضاء هيئة التدريس من خلال المنشورات والكتيبات والتعاميم والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعة والزيارات لإطلاعهم على توجهات الجامعة وأهدافها ورسالتها وخططها لتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لتعزيز الثقة لديهم وتحفيزهم على المشاركة الفعالة. ولإشعارهم أن الإدارة العليا تلتزم بدعمهم ومساندتهم وتقدر وتثمن جهودهم ولمناقشة أوجه القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجههم .

- اختيار وكلاء التطوير والجودة بكافة الإدارات والكلليات والعمادات وفق معايير وشروط مقننة تكفل تعيين الكفاءات لهذا العمل من بينها :
- ١- مزاولته لأعمال الجودة والاعتماد وإسهاماته فيها.
 - ٢- يقدم رؤية وتصور لآليات تقويم الأداء ونشر ثقافة المعايير .
 - ٣- حصوله على دورات تدريبية متطورة في مجال المعايير.
- تنظيم ورش عمل داخل الكلية لإطلاع أعضاء هيئة التدريس على المعايير المرتبطة بضمان الجودة والاعتماد، وتدريبهم على آليات تحقيق مؤشراتنا.
- إشراك جميع أعضاء هيئة التدريس في أعمال الجودة وعدم الاقتصار على فئة محدودة، على أن يسود الشعار بأن الجودة مسئولية الجميع.
- تقديم الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بالبرامج والورش التدريبية المتعلقة بالمعايير كأن يمثل الالتحاق بها أحد المعايير للترقي الوظيفي أو التجديد للمتقاعدين أو زيادة نسبة الحافز أو تقليل العبء الدراسي.
- التنسيق بين لجان الجودة بالجامعة و لجان الجودة بالقسم ولجان الجودة بالكلية بما لا يسمح بتداخل الاختصاصات وتكرار المهام وتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية يتم في ضوءها تقديم دورات تدريبية وورش عمل لرفع مستوى الوعي لديهم بمتطلبات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد من بينها :
- ١- كيفية اشتقاق رؤية ورسالة الكلية.
 - ٢- تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.
 - ٣- إعداد توصيف وتقرير المقرر وفق نماذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد.
 - ٤- مهارة إعداد مقاييس مقننة لتقويم برامج الكلية والطلاب.
 - ٥- توظيف نتائج الاختبارات في تطوير الأداء التدريسي.
 - ٦- مهارة استخدام الاستبيانات والمصفوفات في التقييم.
 - ٧- استخدام الفور مات.

- تفعيل أدوار الأقسام في مراجعة مضمون توصيف المقرر وتقريره وطريقة عرض المقررات الدراسية في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد يلتزم بها كافة أعضاء هيئة التدريس.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بتقديم تقرير حول نتائج تقييم طلابهم في المقررات التي قاموا بتدريسها ، وتحديد أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات، وتقديم مقترحات للتطوير من خلال عقد اجتماعات أو سيمينارات بالأقسام المختلفة لمناقشتها.
- تحقيق التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس بجميع الكليات، مع توافر معايير مقننة لاختيارهم والتعاقد معهم، والتقييم المستمر لأدائهم من قبل إدارة الكلية، ومدى قدرتهم على تحقيق نواتج التعلم المستهدفة وتحقيق جودة التدريس وتقييم الطلاب والبرامج وتطوير المقررات والتي تعد من مؤشرات معايير ضمان الجودة والاعتماد.

الأبحاث المقترحة.

- ١- الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات معايير الجودة والاعتماد.
- ٢- الكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات تحقيق المعايير.

مراجع الدراسة

- ١- أبوفارة، يوسف (٢٠٠٦) تقويم الخدمات التعليمية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعات الفلسطينية، دراسة لمؤتمر ضمان الجودة المنعقد في جامعة الزرقاء الأهلية في الفترة ٢١-٢٣-٢٠٠٦/١٠، الزرقاء، جامعة الزرقاء الأهلية.
- ٢- أحمد، سكينه (٢٠٠٨): إدارة الجودة في الجامعات/ معايير التصنيف، المؤتمر العالمي عن (التعليم العالي في العالم الإسلامي تحدياً توافقاً) كولالمبورا، ماليزيا.
- ٣- أمين، ماجدة محمد وآخرون (٢٠٠٥) الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة تحليلية في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول، المؤتمر العلمي السنوي الثالث (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية)، ٢٤-٢٥ يناير، الجزء الثالث، كلية التربية، بني سويف، القاهرة .
- ٤- البنا، عادل السعيد، عمارة، سامي فتحي (٢٠٠٥): إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي في مصر، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني عشر (العربي) ١٨-١٩ ديسمبر.
- ٥- النقفي، أحمد سالم (٢٠٠٩): مدى توافر معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٦- الحربي، حياة بنت محمد سعد (٢٠١١): المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة والتهيئة لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي بجامعة أم القرى، دراسات تربوية واجتماعية، مج١٧، ع٢.
- ٧- الحربي، حياة (٢٠٠٧)، ورشة عمل لتدريب المشاركين في اللجان الدائمة للتقويم والاعتماد الأكاديمي على تنفيذ التقويم الذاتي المؤسسي لجامعة أم القرى، وحدة التطوير الجامعي والجودة، التقويم الذاتي، جامعة أم القرى.
- ٨- حسين، سلامة عبدالعظيم . (١٤٢٦) . ضمان الجودة والاعتماد في التعليم . الرياض: الدار الصولتية للتربية، ص ١٧١.

- ٩- حسين، سلامة عبدالعظيم وإبراهيم، محمد (٢٠٠٢)، معايير إعداد المعلم والتوجهات المستقبلية، مستقبل التربية العربية، العدد ٢٤، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية.
- ١٠- الحلبي، احسان محمود، سلامة، مريم عبدالقادر (٢٠٠٥): تنمية الكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة ونظام الاعتماد الأكاديمي، دراسة مقدمة في ورشة عمل (طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمر عبد الله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي ١٩- ٢١ ذوالحجة، جامعة الملك عبدالعزيز.
- ١١- خالد محمد العنقري: معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٧، (٢-١).
- ١٢- درندري، اقبال زين العابدين، دهوك، طاهر (١٤٢٨) دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن اجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية (جستن) القصيم، ٢٨-٢٩ / ١٤٢٨.
- ١٣- دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (٢٠١١) : الرياض المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ١٤- دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٩) : الجزء الأول نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي، الرياض المملكة العربية السعودية.
- دياب، سهير رزق (٢٠٠٦)، المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين (أدواره المتوقعة - سماته ومقوماته)، المؤتمر العلمي لجامعة الإسراء الخاصة (المعلم في الأفق الثالثة رؤية آنية ومستقبلية) غزة، يناير، .
- ١٥- الزيادات، محمد (٢٠٠٧) : إطار مقترح لضمان الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المخصص للجودة في التعليم العالي في الوطن العربي، ٤٤.
- ١٦- سليم، منة الاستاذ عفت (٢٠٠٨) دراسة تقويمية للأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة حلوان على ضوء مفهوم الجودة الشاملة ومعاييرها، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية بحلوان، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، الجزء الثالث، ابريل.

- ١٧١- لشرقاوي ، عادل عبدالله(٢٠٠٥) :المشكلات التي تواجه تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع رابطة التربية الحديثة ، القاهرة.
- ١٨- صائغ، عبدالرحمن بن أحمد (٢٠٠٧): الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، مع إشارة للتجربة السعودية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان (تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة)، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ١٩- طعيمة ، رشدي أحمد وآخرون (٢٠٠٦) : الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، الأسس والتطبيقات، عمان ، الأردن، دار المسيرة.
- ٢١- عبدالشافي ، أحمد فريد(٢٠٠٩): الممارسات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة المنصورة في ضوء معايير الجودة والاعتماد، المؤتمر العلمي العربي الرابع الدولي الأول بكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول، مصر ، مج ١.
- ٢٢- عبدالله عبدالكريم المسلم(٢٠٠٧) : معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، ص٣.
- ٢٣- عزمي اسلام(١٩٨٥) : مفهوم المعنى، دراسة تحليلية ، حوليات كلية الآداب ، الكويت.
- ٢٤- العضاضي ، سعيد بن علي (٢٠٠٨): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاعتماد ، حالة تطبيقية على جامعة الملك خالد ، أبحاث المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، نحو بناء مجتمع معرفي ، الظهران ، المملكة العربية السعودية ، المجلد الاول.
- ٢٥- عطية ، خالد عبدالعزيز ، زهران ، علاء الدين محمود(٢٠٠٨): نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد، المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، اليمن ، العدد الثاني ، المجلد الأول.

- ٢٦- علاومه ، معروز جابر (٢٠٠٨) : قياس إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامع النجاح الوطنية لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع٥١
- ٢٧- عمادة ضمان الجودة والاعتماد (١٤٣٤) ، وكالة الجامعة للتخطيط والتطوير والجودة، معايير تقييم الجودة بكليات الجامعة، جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية.
- ٢٨- فرمان، ريتشارد (١٩٩٥) : توكيد الجودة في التدريب والتعليم ، ترجمة ساميح سنالفرسو ناصر محمد العديلي ، الرياض: دار آفاق للإبداع العالمية للنشر والأعلام.
- ٢٩- فؤاد العاجز (٢٠٠٦): السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية، مجلة كلية التربية، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ديسمبر.
- ٣٠- القمزي، أحمد عبدالله (٢٠١١) : تأثير تطبيق متطلبات معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على العملية التعليمية، دراسة تطبيقية على كلية التربية بالمجموعة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، ع٣١، ج٢.
- ٣١- محمد عبدالكريم الدحام (١٤٣٠) : الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود، كلية التربية.
- ٣٢- محمود، مديحة فخري (٢٠٠٩) تصور مقترح لتنمية ثقافة الجودة لدى أعضاء هيئة التدريس ، دراسة حالة بجامعة حلوان، المؤتمر العلمي العربي الرابع الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، الواقع والمأمول، مصر، مج١، ص١٢٤ - ١٤٥
- ٣٣- مدين، سحر خلف سليمان (٢٠١٢): تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، ع٢٦.

- ٣٤- المرجع (ورقة على الشبكة الدولية للمعلومات بعنوان التقويم والاعتماد الأكاديمي في الجامعة _____ على الموقع _____
- [Http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?p=623&mode=lin.ear](http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?p=623&mode=lin.ear)
- ٣٥- مصطفى، يحيى، وآخرون (٢٠١١) جامعة حلوان، وحدة إدارة المشروعات، الخطة الاستراتيجية لضمان الجودة ٢٠٠٧-٢٠١١.
- ٣٦- مصطفى أحمد سيد (٢٠٠٣) إدارة الجودة الشاملة والأيزو: دليل عمل كلية التجارة، بنها، لقازيق.
- ٣٧- موسى، محمد فتحي، العتيبي، منصور نايف (٢٠٠٦) تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصرع ١٤٥، ج١، ص٤٥٣-٥٢٥.
- ٣٨- نشوان، جميل (٢٠٠٥) في ضوء مفهوم الجودة الشاملة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، رام الله.
- ٣٩- نصار، علي عبدالرؤوف، عبدالقادر، رمضان عبدالعليم (٢٠١٢): متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكلتي التربية جامعة الأزهر، ومدى توافرها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، سوريا، مج١٠، ع١٤.
- ٤٠- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٧): معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، الرياض.
- ٤١- الورثان، عدنان، الزكي، أحمد عبدالفتاح، (٢٠١٣) : معوقات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة الشقراء، اللقاء السنوي السادس عشر الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، (الاعتماد المؤسسي للسعودية).
- ٤٢- ورقة على الشبكة الدولية للمعلومات، بعنوان: معايير الاعتماد وتقويم برامج التعليم في كليات العلوم، على الموقع .

<http://www.kaau.edu.sa/academic/aaui/index-filws/page1235;htm>

المراجع الأجنبية

- 43- Elgart, M. (2002). Accreditation and school improvement: the next generation. Council on Accreditation and School Improvement, Southern Association of colleges and Schools
- 44- Geoffrey,D.(2004) Developing Quality System in Education Routledge :Newyork
- 45- James, A. (1996). Quality in education: An implementation Handbook. Florida, St. Louis
- 46-Naidoo Kogi(2002)Staff Development: Alener for alityzssurance. Newzeland: Massy University (K.Naidoo and Massy .ac,nz) .